المناضل

في سبيل الوحدة والحرية والاشتراكية

المجلة الداخلية لحزب البعث العربي الاشتراكي

في هذا العدد

- عودة الى اللجنة الثلاثية المقدمات الصحيحة تقود الى نتائج صحيحة ..
- دورات مجلس الحزب .. - الحلقة الخامسة -
- قمة باريس للدول الصناعية السبع ..
- المشاريع الصهيونية الأخيرة والموقف العربي منها ..
- أسس التخطيط الحزبي ومراميه النضالية ..

العدد ٢٣٦ أيلول ١٩٨٩

المناضل
في سبيل الوحدة والحرية والاشتراكية

المجلة العقائدية لحزب البعث العربي الاشتراكي
يصدرها مكتب الإعلام والتثقيف في القيادة القومية

الموضوع | **الصفحة**

● **الافتتاحية** ٣

★ عودة الى اللجنة الثلاثية
المقدمات الصحيحة تقود الى نتائج صحيحة ..
الرفيق الدكتور فواز صياغ
عضو القيادة القومية الاحتياط
« رئيس هيئة التحرير »

● **صفحات من تاريخ الحزب** ٦

★ دورات مجلس الحزب
١٩٤٧ ـ ١٩٥٧
ـ الحلقة الخامسة ـ
الرفيق : جورج صدقني

● **دراسات سياسية** ٢٥

★ قمة باريس
للدول الصناعية السبع ..
الرفيق : د. ياسين سليمان

★ المشاريع الصهيونية الاخيرة
والموقف العربي المطلوب ..
الرفيق : سمير الدعمي

● **دراسات تنظيمية** ٣٤

★ الية التخطيط الحزبي ومراميه النضالية
الرفيق : د. ناصر عبد الناصر

في هذا العدد

الموضوع	الصفحة
● تقــاريـر	٥٦
★ احـداث عـالمية	
ـ سياسة حكومة تاتشر بعد التعديلات الاخيرة ..	
ـ مؤتمر حزب الباسوك ...	
● نشاطات ووثائق	٦١

الافتتاحية

عَودة إلى اللجنة الثلاثيَة

المقدمات الصحيحة تقود إلى نتائج صحيحة..

الرفيق الدكتور فواز صياغ
عضو القيادة القومية الاحتياط
رئيس هيئة التحرير

في اطار البحث عن حل لازمة لبنان ، حاولت مؤخرا بعض القوى الدولية الدخول على الخط ، فارسلت بعض القطع البحرية الى السواحل اللبنانية في محاولة عقيمة للتدخل العسكري ثم عادت فسحبتها .

ان ذلك يذكرنا بمحاولات القوى الامبريالية عندما جربت ارسال قواتها الى لبنان فوجدت مقاومة وعنفا وموقفا قوميا صلبا ، أدى في النهاية الى هزيمة تلك القوات وانسحابها مثخنة بالجراح ، وحاولت تلك القوى وعلى راسها الامبريالية الامريكية تدمير لبنان بضرب مواقع القوى الوطنية فيه ، واستخدمت بذلك اضخم بوارجها ومدمراتها ففشلت كما فشل انزال جنود البحرية الامريكية قبل ذلك . وسبق ان شهد لبنان عام ١٩٥٨ تدخلا امريكيا مباشرا ابان الاضطرابات التي افتعلتها القوى العميلة آنذاك والتي ادت الى هزيمة كميل شمعون وسقوط حكمه وسياسته الموالية للغرب الاستعماري .

ان المطامع الاستعمارية لا تتوقف عند حد معين في وطننا العربي ، ولا نعتقد بهزيمة قواها مرة ، تكون قد انهزمت الى الابد ، فمثال لبنان واضح حيث تكررت محاولات القوى المعادية لاماني العرب مرات عديدة خلال السنوات السابقة وربما بنفس الاسلوب بدءا بالضغط السياسي ثم تحريك العملاء في الداخل وافتعال الاحداث، ثم التدخل العسكري المباشر وبعدها الهزيمة والاندحار .

احداث تكررت وربما تتكرر مرات اخرى مادامت المطامع الامبريالية والصهيونية موجودة ، ومادام الكيان الاستيطاني الصهيوني على ارض فلسطين قائما ، ومن المحتمل ان يتكرر ذلك في اماكن اخرى من الوطن العربي ، اذا وجدت القوى الاستعمارية لذلك منفذا .

بعد انحسار الموجة المعادية دوليا وعربيا واقتناع الجميع بأن الحل في لبنان لايمر الا عبر القنوات العربية وفي الاتجاه الصحيح حصرا الذي طالما طالبت به القوى الوطنية والعربية التي يدعمها حزبنا وثورته في القطر العربي السوري والهادف اساسا الى الحفاظ على وحدة لبنان وعروبته وخلاصه من الاحتلال الصهيوني والمساواة بين مواطنيه بالحقوق والواجبات ، كل ذلك قاد الى الاقتناع بوجوب عودة اللجنة الثلاثية العربية الى مراجعة اسلوب عملها لتطبيق قرارات القمة العربية التي انعقدت في مدينة الدار البيضاء بالمغرب بخصوص الوضع في لبنان والازمة القائمة فيه .

وفي ظل النشاط العربي السوري والمواقف الثابتة المبنية على اساس المبادىء التي يتمسك بها حزبنا وجماهيرنا ، اتجهت انظار الراي العام ، خصوصا بعد قرارات القمة التاسعة لدول عدم الانحياز التي انعقدت في مطلع هذا الشهر في بلغراد بيوغسلافيا ، والتي ساندت بوضوح ، وحدة لبنان وسيادته وانسحاب « اسرائيل » الفوري وغير المشروط من اراضيه وتطبيق قرارات الدار البيضاء.

نقول اتجهت جميع الانظار الى اللجنة الثلاثية العربية وحصر المسألة اللبنانية ضمن الاطار العربي ، مما ادى بالنتيجة الى انحسار موجة الغلو الطائفي وفشل المخطط الانعزالي الذي يقوده المغامرون العسكريون في الشطر الشرقي من بيروت والذي تدعمه بغداد التي تحاول جر لبنان والامة العربية الى هاوية اخطر من الهاوية التي انزلقت اليها في حربها مع ايران دون ان يكون للامة العربية مصلحة في ذلك ، مما يؤدي في النهاية الى خدمة المخطط الامبريالي الصهيوني التوسعي في الوطن العربي .

لقد بات من المؤكد ، بعد اعلان اللجنة الثلاثية بيانها الصادر في جدة ، بالعربية السعودية في السادس عشر من ايلول عام ١٩٨٩ ، ان الاسس الصحيحة قد ترسخت لحل وطني وقومي في لبنان يخدم التوجهات الصحيحة التي ذكرناها والتي بدونها لايمكن لاي حل ان يأخذ طريقه الصحيح .

لقد بادرت ثورة الحزب في القطر العربي السوري الى الاعراب عن الارتياح لنتائج اجتماعات اللجنة وقراراتها ، وكذلك فعلت القوى الوطنية والتقدمية في لبنان ، وظهرت علائم الارتياح من جميع القوى المحبة للسلام والتقدم التي يهمها ان يعم الامن والاستقرار والمساواة والعدالة في لبنان الشقيق ، بعيدا عن تدخلات القوى الامبريالية والصهيونية لان في ذلك وحده طريق الخلاص من المعاناة التي احاقت بجماهير شعبنا في لبنان الشقيق .

صفحات من تاريخ الحزب

دورات مجلس الحزب
١٩٤٧-١٩٥٧

الحلقة الخامسة

الرفيق : جورج صدقني

استعرضنا في الحلقة الماضية ظروف انعقاد المجلس القطري الاول لحزب البعث العربي الاشتراكي في ٦ كانون الثاني ١٩٥٥ ، وهو اول مجلس للحزب ينعقد بعد سقوط دكتاتورية اديب الشيشكلي . كما بينا حالة الفوضى التي كان الحزب يعاني منها على الصعيد التنظيمي في اعقاب الانتقال من عهد النضال السري الى النضال العلني ، والتي كانت تتمثل قبل كل شيء في عدم وجود مؤسسات رسمية في الحزب ، ولا سجلات ذاتية للحزبيين ، ولا نظام داخلي . كما عرضنا الاسس التي تم تصنيف الاعضاء تبعا لها ، وهي الاسس التي لم تدخل في حسابها تخاذل بعض الاعضاء اثناء الحكم الدكتاتوري ، فتساوى فيها **المناضل الصامد القديم مع حديثي العهد بالانتساب الى الحزب** ، بل تساوى حتى مع الذين لم يمض على انتسابهم اكثر من ستة اشهر . واستعرضنا كذلك كيف خاض الحزب الانتخابات النيابية ، وكيف اجرى انتخابات المجلس

القطري في ظل هذا التسيب التنظيمي ، فكانت حصيلة ذلك انتصارا سياسيا في الانتخابات النيابية ، وتعميقا للشروخ والانقسامات في الانتخابات الحزبية .

لقد كان الحزب ، في الحقيقة ، ينتقل – على الصعيد السياسي – من نجاح الى نجاح ومن نصر الى نصر ، لكنه كان – **على الصعيد التنظيمي** – يعاني حالة حادة ومتفاقمة من الفوضى والانقسام ، وهي حالة جعلت بعض الحزبيين المتألمين يعلقون قائلين ان الحزب قد اختفى لتحل محله كتلة برلمانية قوية ونشيطة مؤلفة من نواب البعث لا تختلف كثيرا عن الكتل البرلمانية المتعددة التي كان **اكرم الحوراني يؤلفها في العهود السابقة** .

وفي عرضنا لاعمال المجلس القطري الاول بينا ان هذا المجلس عمد الى اقرار نظام داخلي جديد ، ووضع خطة بمقتضاه للخروج من ازمة الحزب التنظيمية ، واقر تكوين لجنة تنفيذية خماسية – انتخب ثلاثة من اعضائها – لتطبيق النظام والخطة باشراف القيادة القومية ، وحدد موعدا لعقد الدورة الثانية للمجلس في شهر آذار سنة ١٩٥٥ . فهل نجحت اللجنة التنفيذية الخماسية في اخراج الحزب من ازمته التنظيمية ؟ هذا ما سنراه في الفقرات التالية :

٢ – المجلس القطري الثاني

اولا – اخبار « المجلس » في الصحف :

لم تبق لنا اية وثيقة من وثائق هذا المجلس ، او لم نعثر على اية وثيقة منها حتى الآن . لكننا ، لدى البحث في الصحف الدمشقية الصادرة في تلك الفترة ، عثرنا على بعض الاخبار التي تشير الى انعقاد هذا المجلس والى بعض نتائجه :

٢ – ففي العدد ١٩ من جريدة « **الشام** » الصادر بتاريخ ٣ نيسان ١٩٥٥ خبر صغير بعنوان « **البعث الاشتراكي بحث شؤونه وسياسته الخارجية** » هذا نصه : « انتهى مجلس قيادة حزب البعث العربي الاشتراكي من عقد اجتماعاته ، وسيصدر قريبا **بيانا**

عن نتائج اجتماعاته والموضوعات التي بحثها . وصرح **احد النواب البعثيين الاشتراكيين** ان البحث تناول الشؤون الداخلية للحزب وسياسة الحزب الخارجية » (انظر الوثيقة الاولى) .

البعث الاشتراكي

بحث شؤونه وسياسته الخارجية

انتهى مجلس قيادة حزب البعث العربي الاشتراكي من عقد اجتماعاته وسيصدر بيانا عن نتائج اجتماعاته والموضوعات التي بحثها وصرح احد النواب البعثيين الاشتراكيين ان البحث تناول الشؤون الداخلية للحزب وسياسة الحزب الخارجية .

● الوثيقة الاولى ●

ب ـ ويبدو ان اخبارا قد راجت ـ بمناسبة انعقاد المجلس القطري الثاني ـ عن خلافات وانقسامات في صفوف الحزب ، فاغتنمت صحيفة «الشام» الفرصة ـ وهي جريدة قريبة من اوساط الحزب الوطني ـ واخذت تروج هذه الاخبار . فقد نشرت الصحيفة المذكورة ، في العدد نفسه المشار اليه آنفا ، خبرين متتابعين في صفحتها الاولى . اما الخبر الاول فكان نصه : « لوحظ في المجلس النيابي ان **دحام الدندل ومنصور الاطرش** قد غيرا مكان جلوسهما من معسكر البعثيين الاشتراكيين الى مكان الكتلة الديمقراطية . ويصر المطلعون على بواطن الامور ان **دحام الدندل وفهد الدندل ومنصور الاطرش وجلال السيد** قد انسحبوا من حزب البعث » .

اما الخبر الثاني فكان نصه : « لم يعد الخلاف الناشب في صفوف **البعثيين والاشتراكيين** يخاف على احد . ولكن الذي مازال يحتاج الى تبيان هو كم عدد البعثيين المنسحبين . . . ومن هم الذين

باتوا **يفضلون السير مع اكرم الحوراني** على ميشيل عفلق . . . ويقول احد البعثيين العريقين ان شباب البعث العربي باتوا على يقين من ان صلاح البيطار ووهيب الغانم اصبحا من **جماعة اكرم . . .** » (انظر صورة الوثيقة الثانية) .

● لوحظ في المجلس النيابي ان دحام الدندل ومنصور الاطرش قد غيرا مكان جلوسهما من معسكر البعثيين الاشتراكيين الى مكان الكتلة الديموقراطية .
ويصر المطلعون على بواطن الامور ان دحام الدندل وفهد الدندل ومنصور الاطرش وجلال السيد قد انسحبوا من حزب البعث .

● لم يعد الخلاف الناشب في صفوف البعثيين والاشتراكيين يخاف على احد ولكن الذي مازال يحتاج الى تبيان هو كم عدد البعثيين المنسحبين ... ومن هم الذين باتوا يفضلون السير مع اكرم الحوراني على ميشيل عفلق ... ويقول احد البعثيين العريقين . ان شباب البعث العربي باتوا على يقين من ان صلاح البيطار ووهيب الغانم اصبحا من جماعة اكرم ..

● الوثيقة الثانية ●

ج ـ وبعد ذلك بثلاثة ايام ، اي في ٦ نيسان ١٩٥٥ ، حمل العدد ٢٧٣ من صحيفة « **الراي العام** » الدمشقية ـ وكانت قريبة من اكرم الحوراني واوساط الجيش ـ خبرا قصيرا حول انعقاد المجلس القطري الثاني ، وحول الشائعات التي راجت بهذه المناسبة ، هذا نصه : (وضع حزب البعث العربي الاشتراكي حدا للشائعات

التي تروج عن وقوع انقسام في صفوفه ، عندما اذاع ، ليلة امس(١) ميشيل عفلق **بيانا** ، بوصفه الامين العام للحزب ، قال فيه : « انهى **مؤتمر** حزب البعث العربي الاشتراكي المنعقد بتاريخ ١٩٥٥/٤/١ في مقر الحزب في دمشق اعماله ، بعد ان **استمر انعقاده ثلاثة ايام** ، استعرض خلالها **قضايا التنظيم الحزبي الداخلي** ، والسياسة الداخلية في سورية ، والسياسة العربية والدولية ، **وانتخب قيادة قطرية لسورية** ، وسيذيع الحزب في القريب **بيانا عاما** عن وجهة نظره » ا . هـ . (انظر صورة الوثيقة الثالثة) .

● وضع حزب البعث العربي الاشتراكي حداً للشائعات التي تروج عن وقوع انقسام في صفوفه ، عندما اذاع ليلة امس ميشيل عفلق بيانا ، بوصفه الامين العام للحزب ، قال فيه : « انهى مؤتمر حزب البعث العربي الاشتراكي المنعقد بتاريخ ١ - ٤ - ٩٥٥ في مقر الحزب في دمشق اعماله ، بعد ان استمر انعقاده ثلاثة ايام ، استعرض خلالها قضايا التنظيم الحزبي الداخلي ، والسياسة الداخلية في سوريا ، والسياسة العربية والدولية ، وانتخب قيادة قطرية لسوريا ، وسيذيع الحزب في القريب بيانا عاما عن وجهة نظره ».

● الوثيقة الثالثة ●

واذا القينا نظرة تحليلية فاحصة على هذه الاخبار التي تناقلتها الصحف ، خرجنا بالملاحظات والحقائق التالية :

١ - جاء في خبر جريدة « الشام » المشار اليه في البند (آ) آنفا ان المجلس « سيصدر قريبا **بيانا** عن نتائج اجتماعاته . . . » . غير اننا لم نعثر على اثر لهذا البيان . اما اذا افترضنا ان البيان المذكور هو ما نشرته جريدة « الراي العام » واشرنا اليه في البند (ج) آنفا ، فانه لا يخفى ان ما نشرته « الراي العام » ليس نصا كاملا ، وانما هو نص مجتزا ، لا يعدو كونه فقرة واحدة من النص الكامل ، الذي لا نعرف شيئا عن حجمه او تفاصيله . ومن الطريف ان هذه الفقرة المجتزاة نفسها اشارت بالنص مرة اخرى الى ان الحزب سيذيع « في القريب **بيانا عاما** عن وجهة نظره » . ولم نعثر على اثر لهذا البيان العام ، ولا يسعنا - بالتالي - القطع بصدوره او عدم صدوره .

٢ - مما يلفت النظر في خبر جريدة « الشام » نفسه ان الذي ادلى بالمعلومات عن اعمال المجلس القطري هو « **احد النواب** البعثيين الاشتراكيين » خلافا للمألوف في الحزب ، اذ جرت العادة ان يتولى ذلك مسؤول حزبي ذو صفة على المستوى التنظيمي . وهذا يدل - اذا دل على شيء - على تعاظم دور كتلة الحزب البرلمانية ، وبروز نواب الحزب في البرلمان ، بالقياس الى دور الكوادر القيادية التنظيمية ، التي لم يكن لها - في الغالب - اي وجود ذي شان على الساحة السياسية ، او في صفوف الجماهير الشعبية . ومن الجدير بالذكر بهذه المناسبة ان الثلاثة الذين انتخبهم المجلس القطري الاول اعضاء في اللجنة التنفيذية الخماسية كانوا نوابا في البرلمان (**خليل الكلاس ، منصور الاطرش ، وهيب الغانم**) .

٣ - ان الاخبار التي نشرتها جريدة « الشام » عن الانقسامات في صفوف الحزب ، والتي ذكرناها في البند (ب) آنفا ، لا تخلو من غرض سياسي ، وتفتقر - بالتالي - الى الدقة والموضوعية ، وان

كان لها ظل من الحقيقة . فاذا كان صحيحا ان وهيب الغانم قد اصبح قريبا جدا من اكرم الحوراني في تلك المرحلة ، فلا صحة للقول بان صلاح البيطار قد اصبح « من **جماعة** اكرم » (وان كان قد اصبح من الملاحظ ان صلاح البيطار قد اخذ يحاول منذ ذلك الحين اقامة مسافة ما بينه وبين ميشيل عفلق ، وكانه يريد ان يوحي باستقلاله الشخصي عنه) . واذا كان صحيحا ان جلال السيد كان قد تحول الى « **ازمة** » داخل الحزب حينذاك ، فلا صحة لخبر انسحابه عندئذ ، والصحيح انه انسحب من الحزب في ٢١ آب سنة ١٩٥٥ (اي بعد نشر هذا الخبر بحوالي خمسة اشهر) ، ولم يصبح دحام الدندل وفهد الدندل خارج صفوف الحزب الا بعد انسحاب جلال السيد (٢) . اما خبر انسحاب منصور الاطرش فلم يكن له اي اساس البتة .

٤ ـ من الواضح ان جريدة « الشام » لم تكن تتصور ان الخلافات التي تحدثت عنها خلافات في صفوف «حزب البعث العربي الاشتراكي » بقدر ما كانت ترى فيها خلافات ناشبة في صفوف « **البعثيين** » و « **الاشتراكيين** » ، كما هو وارد في نص الخبر ، اي خلافات تمتد جذورها الى ما قبل « **دمج** » الحزبين القديمين : البعث العربي والعربي الاشتراكي . وكما هو واضح فان الخبر يشير بذلك اشارة صريحة الى قطبي الخلاف : اكرم الحوراني وميشيل عفلق .

٥ ـ جاء في خبر جريدة « الراي العام » ، الذي اوردناه آنفا ، ان بيان حزب البعث العربي الاشتراكي الذي اذاعه في ٥ نيسان ١٩٥٥ قد « وضع حدا للشائعات التي تروج عن وقوع انقسام في صفوفه » .

والواقع ان النص « المجتزأ » من البيان والمنشور في « الراي العام » ليس فيه ما يضع حدا لشائعات الانقسام ، ولا ما يشير اليها اية اشارة ايجابية او سلبية ، وذلك خلافا لما ذكرته صحيفة «الراي

العام » . واذا التمسنا تفسيرا لهذا التباين والاختلاف ، وجدنا الاحتمالات التالية :

ـ الاحتمال الاول ان يكون النص الكامل للبيان ـ **وهو مفقود حتى الآن** ـ قد اتى على ما يضع حدا لشائعات الانقسام .

ـ الاحتمال الثاني ان تكون شائعات الانقسام التي اشارت اليها الصحيفة شائعات خطيرة ، من قبيل « **فك الدمج** » وانقسام الحزب الى حزبين . وفي هذه الحالة تكون « الراي العام » قد وجدت في انتخاب قيادة قطرية واحدة للحزب نفيا لشائعات الانقسام .

ـ الاحتمال الثالث ان تكون جريدة « الراي العام » قد عمدت قصدا ، بوحي وتوجيه من اكرم الحوراني ـ وكانت على صلة قوية به ـ الى ايراد الخبر بهذه الطريقة خدمة لهدف سياسي هو تكذيب هذه الشائعات ، والايحاء ببراعة صحفية لا تنكر بأن مصدر هذا التكذيب هو ميشيل عفلق . ففي تلك الظروف لم يكن يعول على تكذيب اكرم الحوراني لتلك الشائعات ، وانما يعول على التكذيب الصادر عن عفلق ، لان عفلق هو الذي كان يشكو من الوضع التنظيمي في الحزب ويقود الحملة الداعية الى « **تصفية** » الحزب ـ بحسب التعبير المتعارف عليه في تلك الآونة ، والمقصود به **تطهير** الحزب ـ تطبيقا للشرط الاخير من شروط « الدمج » ، والداعية ايضا الى اخضاع التحركات السياسية التي كان اكرم الحوراني يقوم بها يوميا لشروط النظام الحزبي وقيوده ، وان تتم وفق قرارات نظامية تصدرها القيادة . وما كان يمكن لاكرم الحوراني ان يقبل ايا من هذين المطلبين : لان تنفيذ المطلب الاول كان كفيلا بأن يفقده اعدادا كبيرة من انصاره ، ولا سيما بين صفوف الفلاحين في ريف حماه ، ولان المطلب الثاني كان كفيلا بان يسلبه حرية الحركة ويقلل من المرونة في اتخاذه للمواقف السياسية الطارئة ، بل كان كفيلا بأن يشل نشاطه السياسي اليومي الذي لم يعتد في حياته ان يقيده بأي قيد

او نظام . خلاصة القول ان اكرم الحوراني كان راضيا عن الواقع **« التنظيمي »** للحزب ولا يرى بالامكان احسن من ذلك الواقع ، في حين ان ميشيل عفلق كان ناقما على ذلك الواقع ، ويشن في داخل الحزب حملة عليه وعلى تصرفات اكرم الحوراني ، الامر الذي كان يؤدي الى رواج شائعات الانقسام .

ان هذا الاحتمال الاخير هو الاحتمال المرجح في راينا . ومهما يكن من امر فان من المؤكد ان الخلافات العميقة بين ميشيل عفلق واكرم الحوراني ظلت قائمة رغم هذا التكذيب(٣) .

٦ ـ نلاحظ ان بيان الحزب قد اطلق على « المجلس القطري » اسم **« مؤتمر »** مرة اخرى . وقد ترسخ هذا الاتجاه فيما بعد ، ولا سيما مع انعقاد المجلس القطري الرابع في ٩ تموز ١٩٥٧ ، الذي سمي **« مجلس الحزب الانتقالي »** كما سمي **« مؤتمر الحزب التنظيمي »** .

٧ ـ نستنتج من النص المجتزأ من بيان الحزب بمناسبة اختتام اعمال المجلس القطري الثاني ان اعمال هذا المجلس قد افتتحت في ٣٠ آذار ١٩٥٥ ، واستمرت ثلاثة ايام ، اي حتى ١ نيسان ١٩٥٥ .

٨ ـ ونعرف من هذا النص ان المجلس القطري الثاني قد **« انتخب قيادة قطرية لسورية »** . ونعرف من مصدر آخر(٤) ان هذه القيادة كانت **سباعية** مؤلفة من ميشيل عفلق واكرم الحوراني وصلاح الدين البيطار والدكتور مدحة البيطار وخليل الكلاس ومنصور الاطرش وشبلي العيسمي(٥) . ومن الجدير بالذكر ان هذه القيادة هي **اول قيادة قطرية سورية في تاريخ الحزب** ، بمعنى انها اول قيادة يطلق عليها هذا الاسم ، لان القيادات التي سبقتها لم تكن توصف بانها « قطرية » . اما **اول قيادة قومية في تاريخ الحزب** ، اي اول قيادة اطلقت عليها صفة **« قومية »** ، فهي التي انتخبها المؤتمر القومي الثاني في حزيران ١٩٥٤ .

وغني عن البيان ان انتخاب قيادة قطرية سورية يعني انهاء مهمة اللجنة الخماسية التي قرر المجلس القطري الاول تشكيلها لاخراج الحزب من ازمته التنظيمية ، وذلك قبل ان تكمل ثلاثة اشهر من عمرها .

ثانيا ـ المصادر الاخرى :

وهناك مصادر اخرى جاءت على ذكر المجلس القطري الثاني، من اهمها احد التقارير المرفوعة من اللجنة التحضيرية الى **مؤتمر** الحزب التنظيمي (المجلس القطري الرابع) ، وعنوانه **« مراحل الحياة الداخلية لحزب البعث العربي الاشتراكي ،** من نهاية شباط ١٩٥٤ حتى تموز ١٩٥٧ » . وفي هذا التقرير جاء ما يلي بالنص :

« دعي مجلس الحزب في الثلاثين من آذار عام ١٩٥٥(٦) الى عقد دورته الثانية ، وقد استغرقت ثلاثة ايام ، ولقد تبين منذ الجلسة الاولى ان ثمة شعورا لدى اعضاء المجلس بأن **اللجنة التنفيذية قد فشلت** في مهمتها في اقامة اوضاع حزبية سليمة . وكذلك الامر بالنسبة الى القيادة القومية ، التي اتهمت في المجلس **بعدم اهتمامها بتنظيم الحزب** . وقد ساد المجلس منذ الجلسة الاولى جو الاتهامات نفسه ، الذي تجلى في دورته الاولى ، يضاف الى ذلك **ان الاختلاف بين اعضاء القيادة القومية** قد طرح بشكل واضح على بساط البحث. ويمكن القول اجمالا ان مقررات مجلس الحزب في دورته الثانية لم تكن استمرارا للخطوات التي بدات في الدورة الاولى ، فقد اقرت **توصية رفعت الى القيادة القومية بتعديل النظام الداخلي** وجعل انتخابات مجلس الحزب على درجة واحدة ، كما **الغيت اللجنة التنفيذية** ، واستعيض عنها بقيادة قطرية من سبعة اعضاء ، ثلاثة منهم هم اعضاء القيادة القومية عن القطر السوري ، وجرى انتخاب الاعضاء الاربعة الباقين(٧) ، وكلفت هذه القيادة القطرية ، كما كلفت من قبلها اللجنة التنفيذية ، **باخراج الحزب من وضعه الحالي الى وضع مبدئي سليم منسجم مع عقيدة الحزب »** .

واذا القينا نظرة فاحصة وتحليلية على هذا النص ، خرجنا منه بالملاحظات والحقائق التالية :

١ ـ تطابق تاريخ افتتاح اعمال المجلس القطري الثاني المذكور هنا ، وكذلك المدة التي استغرقها ، مع ما ذكرته الصحف السورية في تلك المرحلة .

٢ ـ اعلان فشل اللجنة التنفيذية في مهمتها التي اوكلها اليها المجلس القطري الاول ، والغاؤها والاستعاضة عنها بقيادة قطرية سباعية ومنتخبة ، اوكلت اليها عين المهمة التي كانت قد اوكلت الى اللجنة التنفيذية الملغاة ، الا وهي اخراج الحزب من وضعه التنظيمي الذي يسوده التسيب الى وضع تنظيمي سليم ينسجم مع عقيدة الحزب .

اما اسباب فشل اللجنة التنفيذية في القيام بالمهمة الموكولة اليها ، فلعل اهمها يتمثل في ما يلي :

آ ـ قصر المدة الفاصلة بين تشكيلها والغائها (اقل من ثلاثة اشهر) .على ان قصر عمرها لا يكفي وحده لتفسير تقصيرها وفشلها، لانه كان يمكن ان تقوم ، على الاقل ، ببدايات عمل تنظيمي في هذه الفترة ،ولكنها لم تقم بأي عمل يذكر ،اللهم سوى رفعها توصية الى القيادة القومية بتفويض جلال السيد بمعالجة الموقف الناشىء في دير الزور في اعقاب الاصطدام بين البعثيين والسوريين القوميين ومصرع واحد من هؤلاء ، وقيام اثنين من اعضائها (**منصور الاطرش وخليل الكلاس**) بالتحقيق مع جلال السيد بتكليف من القيادة القومية بعد قيامه بحل فرع الحزب في دير الزور بناء على هذا التفويض(٨) .

ب ـ كانت اللجنة التنفيذية تعاني من عين العلة التي اوكلت معالجتها اليها . ومكمن العلة ان قيادة الحزب كانت مستغرقة استغراقا كليا في العمل السياسي اليومي ، ومنصرفة انصرافا تاما عن تنظيم الحزب ومعالجة احواله الداخلية الملحة . فلما انتخب

المجلس القطري الاول ثلاثة من اعضائه ليكونوا اعضاء في اللجنة التنفيذية ، اسفر الاقتراع عن فوز خليل الكلاس ومنصور الاطرش والدكتور وهيب الغانم . وكان الثلاثة جميعا نوابا في البرلمان ، اي ليس لديهم وقت كاف ليخصصوه لمعالجة اوضاع الحزب التنظيمية. وقد ازدادت هذه المشكلة تفاقما عندما عين الدكتور وهيب الغانم بعد انتخابه بشهر تقريبا ، وزيرا في وزارة صبري العسلي الثانية ، وذلك في ١٣ شباط ١٩٥٥ . الامر الذي افضى الى القاء العبء التنظيمي برمته تقريبا على الدكتور **مدحة البيطار** ، احد العضوين اللذين عينتهما القيادة القومية في اللجنة التنفيذية . وغني عن القول ان ذلك العبء التنظيمي في تلك الظروف كان اكبر من جهد شخص واحد ، ايا كان هذا الشخص .

٣ ـ يؤكد التقرير بالنص الخلاف الناشب بين اعضاء القيادة القومية (**والمقصود بالطبع ميشيل عفلق واكرم الحوراني**) ، ويشير الى أن هذا الخلاف قد طرح « بشكل واضح » على بساط البحث .

خلاصة القول ان الخلافات على مستوى القيادة ظلت قائمة، وظلت تلقي ظلالها القاتمة على حياة الحزب الداخلية ، وكما علقت الآمال في اعقاب انعقاد المجلس القطري الاول على جهود اللجنة التنفيذية لاخراج الحزب من وهدته التنظيمية ، علقت الآمال في اعقاب انعقاد المجلس القطري الثاني على القيادة القطرية ، بعد ان فشلت اللجنة التنفيذية في تحقيق اي من هذه الآمال .

٣ ـ المجلس القطري الثالث

اولا ـ بين المجلسين الثاني والثالث :

يجدر بنا قبل الحديث عن المجلس القطري الثالث ان نتحدث عما جرى في الفترة التي اعقبت اختتام اعمال المجلس القطري الثاني.

وعن هذا يتحدث التقرير المرفوع الى المجلس القطري الرابع ، فيقول بالنص :

« اثر انتهاء الدورة الثانية لمجلس الحزب ظهرت لدى القيادة القطرية رغبة في العمل ، فجرى توزيع المكاتب على اعضائها ، وبدا المكتب التنظيمي(٩) ، الذي اوكلت اليه مهمة تصريف شؤون الحزب الادارية ، اعادة النظر في هيئات الفروع ، كما بحث موضوع تشكيل مكتب للهيئة البرلمانية للحزب . وقد كان جدول اعمال الجلسة الاولى للقيادة القطرية حافلا بالموضوعات الهامة . ولم يكد يمضي على تشكيل القيادة القطرية ثلاثة اسابيع تقريبا(١٠) حتى وقع **اغتيال العقيد عدنان المالكي . ومرة اخرى عادت الحوادث السياسية الخارجية لتطغى على قضايا الحزب الداخلية** . غير ان الهزة العنيفة التي نجمت عن الحادثة نبهت الحزب وقيادته بصورة قاسية الى المؤامرات التي تحاك ضده(١١) في الوقت الذي يتخبط فيه الى اوضاع داخلية متردية لا يعرف لنفسه سبيلا الى الخروج منها ، وزادت في تلك الفترة على ما يبدو(١٢) الرغبة في التعاون بين اعضائها ، فدرس موضوع **فرع حمص** ، واتخذ قرار بتاليف هيئة ادارية له ، كما درس موضوع **فرع السويداء** ، وعينت له هيئة ادارية ، وكذلك **فرع اللاذقية** . وعلى الرغم من ان الحلول الحاسمة للمشاكل القائمة في الفروع لم تتخذ ، فقد استطاعت التدابير المتخذة (ان) تجمد ، ولو ضمن نطاق محدود ، حدة المشاكل الحزبية والخلافات المستشرية ، وقد كان للحزم الذي ظهر اثره في ذلك الحين في معالجة بعض المشكلات ، اثر في التخفيف من شدتها . سيما وقد ظهر عزم واضح على وضع النظام الداخلي موضع التنفيذ » .

ويضيف التقرير قائلا : « في تلك الفترة اعيد فتح فرع دير الزور ، وعادت الهيئة الادارية الى ممارسة عملها . ودعي امناء سر الفروع الى الاجتماع بالقيادة في دمشق(١٣) فجرى استعراض الوضع السياسي الداخلي والعربي معهم . ونوقشت الامور المالية ،

وجرى التاكيد عليها . كما طلب المكتب التنظيمي السعي لرفع مستوى مؤسسات الحزب في الفروع » .

غير ان التقرير انتقل بعد ذلك الى القول : « لقد تبين في نهاية صيف عام ١٩٥٥ ان تلك الرغبة في تنظيم الحزب ومعالجة مشكلاته وقيام مؤسسات **لم يقدر لها ان تصل بالحزب الى النتائج المطلوبة.** فمكاتب الحزب المركزية التي الفت ، وتولى اعضاء القيادة رئاستها **لم تخرج الى حيز العمل الجدي ، فظلت اسماء بدون مسميات ،** كما ان الحلول التي كانت تتخذ لمشاكل الفروع ، وخاصة ما يتعلق بهيئاتها ، لا تلبث ان تفشل ، فيعاد اتخاذ حلول جديدة تلقى المصير نفسه الذي لقيته الحلول السابقة ، ويمكن ان يقال هذا عن **فروع دمشق وحمص واللاذقية** بصورة خاصة ، التي تتعرض دوما مؤسساتها لتغيرات وتبدلات دائمة » .

ثم يلخص التقرير الوضع التنظيمي الذي انتهى اليه الحزب بعد هذه الجهود بالنقاط التالية :

« ١ – مجلس الحزب في اجازة .

٢ – هيئات الفروع غير مستقرة .

٣ – المكاتب المركزية لا تعمل .

٤ – القيادة القطرية المنصرفة الى معالجة الاوضاع السياسية **لا تهتم بشؤون الحزب الداخلية** الا بقدر محدود وغير حاسم » .

وفي مواجهة هذا الوضع المتردي استقر راي القيادة القطرية على احياء « هيئة القيادة » التي اعتبرت مهمتها منتهية بالانتخابات الحزبية وانعقاد المجلس القطري الاول في كانون الثاني ١٩٥٥ – فاعيد تشكيل هذه الهيئة وضم اليها اعضاء جدد ، واعتبرت هيئة استشارية لانه لم يكن ثمة نص في النظام الداخلي على وجودها . وفي ٢٢ شباط ١٩٥٦ عقدت « هيئة القيادة » الجديدة اجتماعها الاول(١٤) . وعن هذا الموضوع يقول التقرير :

« في مطلع عام ١٩٥٦ قامت القيادة القطرية بتوجيه الدعوة الى **هيئة منتقاة ذات مهمة استشارية** ، غايتها ايجاد مزيد من التقارب بين القيادة القطرية وفروع الحزب المختلفة ، وتوحيد التوجيه فيها . ولقد كان الراي البارز ، الذي قدمه اعضاء هذه الهيئة – التي اطلق عليها اسم « هيئة القيادة » ، والتي ضمت حوالي ثلاثين من الاعضاء العاملين، الذين يحملون مسؤوليات حزبية – **ان انشغال القيادة بالامور السياسية ، وابتعادها عن معالجة شؤون الحزب الداخلية** يوجب قيام عدد من الحزبيين من ذوي الكفاءات المختلفة **بتولي شؤون الحزب التنظيمية** . وكان الاتجاه الذي ساد في اجتماع هذه الهيئة هو القول **بضرورة وضع نظام داخلي جديد** يقوي السلطة المركزية ، وينحو الى **التصفية والتطهير** ، وبالاخذ **بمبدا المسؤولية والعقاب**(١٥) بشكل حازم ، وضرورة السعي لاجراء **انتخابات لمجلس الحزب بعد ستة اشهر** . ولقي الاقتراح القائل **بتعيين قيادة قطرية غير القيادة القومية** تاييدا(١٦) . وكان القرار المجدي ، الذي اخذ سبيله الى التنفيذ ، هو اعادة اصدار جريدة الحزب ، التي عهد بها الى احد اعضاء هيئة القيادة ، وهو الرفيق **عبد الكريم زهور**»(١٧) .

لقد كانت دعوة « هيئة القيادة » الى اجراء انتخابات لمجلس الحزب في غضون ستة اشهر بمثابة حكم على مجلس الحزب بالعجز عن القيام بمهماته ، وتشكيك في تمثيله للقواعد الحزبية الواسعة تمثيلا حقيقيا ، بل كانت بمثابة دعوة الى حل مجلس الحزب . ولم تمر هذه الدعوة بدون معارضة ، ولا سيما ان بعض اعضاء هيئة القيادة كانوا اعضاء في مجلس الحزب . وعن هذا الموضوع يقول التقرير :

« وعلى الرغم مما ابداه بعض اعضاء هيئة القيادة من الشكوك حول شرعية قيام مثل هذه الهيئة ، واتهام القيادة القطرية بمحاولة تجاوز مجلس الحزب ، الذي هو مصدر السلطة في الحزب ، فان

فكرة اشراك صف القيادة في عمل المزيد من المسؤوليات قد ظهرت الى حيز الوجود » .

ثانيا – المجلس الذي لم ينعقد : ان السؤال الذي يفرض نفسه بعد هذا العرض هو : هل اخذت القيادة القطرية باقتراحات هيئة القيادة ؟ والجواب على ذلك هو انها لم تنفذ من هذه الاقتراحات الا اقتراح اعادة اصدار جريدة (البعث) . اما مجلس الحزب – الذي كان قد مضى عام تقريبا على دورته الثانية – فقد تذكرته القيادة القطرية – على ما يبدو – بمناسبة اقتراح هيئة القيادة بحله ، وعمدت – بدلا من تلبية الاقتراح – الى دعوة مجلس الحزب الى عقد دورته الثالثة في ٣٠ آذار ١٩٥٦ . وعن هذا الموضوع يقول التقرير :

« على اثر انفضاض اجتماع هيئة القيادة في شباط ١٩٥٦ بشهر واحد ، وجهت الدعوة الى مجلس الحزب ، في شهر آذار من العام نفسه ، لعقد دورته الثالثة ، وكان ذلك **بعد عام كامل** من دورته الثانية . والواقع ان الظن ساد ، اثر عقد الدورة الاولى ، ان مجلس الحزب لم يكن على مستوى المهمة المطلوبة قد لقي مايؤيده في الدورة الثالثة ، اذ ان معظم اعضاء المجلس – لاسباب لم تبين – لم يحضروا لعقد الدورة المطلوبة ، **فلم يكتمل النصاب القانوني** . فاقتصر عمل الحاضرين على استعراض الوضع السياسي ، والتداول في شؤون الحزب الداخلية ، وطالبوا القيادة **بتصفية الحزب**(١٨) **واجراء انتخابات خلال مدة لا تتجاوز الستة اشهر**(١٩) ، **واعتبر المجلس بحكم المنحل** » .

لقد اسقط المجلس القطري للحزب نفسه بنفسه ، وكان عدم انعقاده في ٣٠ آذار ١٩٥٦ ابلغ دليل على مدى استفحال روح عدم الانضباط الحزبي ، وتفشي عدم الشعور بالمسؤولية الحزبية والاهمال واللامبالاة وعدم الاكتراث . وقد ادى هذا كله الى انفراد القيادة القطرية – التي انتخبها المجلس القطري الثاني في اول نيسان

١٩٥٥ : بالسلطة الحربية حتى ٩ تموز عام ١٩٥٧ ، وكانت أوضاع الحزب التنظيمية ، في غضون ذلك ، تسير من سيء الى اسوأ . وهذا ما سنبحثه بالتفصيل في الحلقة القادمة .

قراء المناضل ... يسألون ويصوبون

١ ـ جاء خطأ في الحلقة الرابعة (المناضل، تموز-آب ١٩٨٩ ، ص ٢٥ ـ ٢٦) ان انتخابات مجلس الحزب التي جرت في ١٧ و ١٨ ايلول ١٩٥٠ هي اخر انتخابات جرت في عهد « البعث العربي » . والصواب انها الانتخابات قبل الاخيرة ، ذلك ان الاخيرة هي انتخابات المجلس الثامن الذي انعقد في اللاذقية في تموز ١٩٥١ .

٢ ـ سأل احد الرفاق لماذا اقتصرنا في الهامش رقم ١٦ من الحلقة الرابعة (عدد المناضل نفسه ، ص ٢٩) على ذكر أربعة اسماء من البعثيين المعتقلين من فرع اللاذقية . وجوابنا ان هؤلاء الاربعة ـ حصرا ـ هم البعثيون الذين اعتقلوا من فرع اللاذقية في تلك الاونة ، وكان معهم خامس من اللاذقية ، ولكنه لم يكن بعثيا .

ـ الهوامش ـ

١ ـ اي ليلة الخامس من نيسان ١٩٥٥ .

٢ ـ كان دحام الدندل قد فاز بالنيابة عن البوكمال في انتخابات عام ١٩٤٩ بالاعتماد على عصبيته العشائرية ، دون أن يكون ترشيحه باسم الحزب . وقد ضمه جلال السيد الى الحزب بعد فوزه بالنيابة ، كما ضم النائب عبد العزيز الحرويل ، الذي نجح على قائمة جلال السيد في دير الزور في انتخابات عام ١٩٤٩ نفسها . وفي انتخابات عام ١٩٥٤ لم يحالف النجاح قائمة جلال السيد في دير الزور وخسر مقعده النيابي هو وعبد العزيز الحرويل ، في حين فاز دحام الدندل وابن عمه فهد الدندل بالنيابة عن البوكمال ، فكانا عضوين في كتلة « البعث » البرلمانية المؤلفة من ١٧ عضوا . وفي اعقاب انسحاب جلال السيد خرج دحام الدندل وفهد الدندل وعبد العزيز الحرويل من الحزب . للاطلاع على نص انسحاب جلال السيد من الحزب وتفسيره لسقوطه في الانتخابات انظر كتابه : « حزب البعث

العربي » ، دار النهار للنشر ، بيروت ١٩٧٣ ص ١٣٩ ـ ١٤٠ و ص ١٢٧ـ١٢٨ .

٣ ـ ومما يؤكد ما ذهبنا اليه أن ميشيل عفلق لحق بجلال السيد الى لبنان ، بعد ذلك بخمسة اشهر تقريبا ، في اعقاب انسحاب السيد من الحزب ، لا ليقنعه بسحب كتاب استقالته ، وانما ليطلب منه ان يصر على الانسحاب ، قائلا له : « انا جميعا سنفعل مثلما فعلت ونترك الحزب بعد تجميع العناصر الصالحة ونخرج بها جميعا ، وسوف نترك الحزب لهؤلاء الذين انحرفوا عن اهدافه » . انظر جلال السيد ، المصدر نفسه ، ص ١٤١ .

٤ ـ مخطوطة غير منشورة للمرحوم جلال فاروق الشريف يعود تاريخها الى كانون الثاني ١٩٦٧ ، عنوانها « حزب البعث العربي الاشتراكي » (١٩٥٢ـ١٩٥٨) ، ص ٤٣ .

٥ ـ يلاحظ أن اثنين (هما خليل الكلاس ومنصور الاطرش) من الثلاثة الذين انتخبهم المجلس القطري الاول اعضاء في اللجنة التنفيذية الخماسية قد أعيد انتخابهما ، وخرج الثالث (الدكتور وهيب الغانم) . كما يلاحظ أن الدكتور مدحة البيطار (وهو قيادي قديم ، وأرجح الظن انه كان احد العضوين المعينين في اللجنة التنفيذية الخماسية) قد انتخب عضوا في القيادة القطرية . وبهذا تكون نسبة التجديد في القيادة هي واحد من اصل سبعة .

٦ ـ أي قبل انقضاء المهلة التي حددها المجلس القطري الاول بيوم واحد فقط .

٧ ـ نعتقد ان كاتب هذا التقرير (وهو المرحوم جلال فاروق الشريف ، عضو اللجنة التحضيرية) لم يكن دقيقا في هذه النقطة . ذلك ان أعضاء القيادة القومية السوريين الثلاثة انتخبوا مثل سائر اعضاء القيادة القطرية . ومما يجدر ذكره في هذا المجال ـ على سبيل تأكيد ما ذهبنا اليه ـ انه تبين في جلسة الانتخابات بعد فرز الاصوات ان ميشيل عفلق قد نال صوتا واحدا أكثر من الاصوات التي نالها صلاح الدين البيطار . فأثار هذا الامر شكوكا في نفس البيطار، وخلق شيئا من التوتر في علاقته بعفلق .

٨ ـ وافقت القيادة القومية على توصية اللجنة التنفيذية وفوضت جلال السيد بمعالجة الموقف، فكان رأي جلال السيد ان يتحمل القاتل شخصيا مسؤوليته الجنائية ، باعتبار الحادثة جناية فردية ، ورأى الا يحمل الحزب جريرة جناية القتل، في مناخ العصبية القبلية والعشائرية السائدة في دير الزور ، فاصدر قرارا ، بناء على تفويض القيادة القومية ، بحل الفرع « ليعاد تنظيمه من جديد » فسحبت

القيادة القومية من جلال السيد تفويضه بصلاحياتها ، والغت قرار الحل ، واوفدت منصور الاطرش وخليل الكلاس عضوي اللجنة التنفيذية للتحقيق معه تمهيدا لاتخاذ اجراءات بحقه (انظر نص تفويض القيادة وتفاصيل هذا الموضوع في كتاب جلال السيد ، المصدر نفسه ، ص ١٢٨ - ١٣٦) .

٩ - تولى هذا المكتب الدكتور مدحة البيطار عضو القيادة القطرية (مخطوطة جلال فاروق الشريف ، ص ٤٣) .

١٠ - وقع اغتيال عدنان المالكي في ٢٢ نيسان ١٩٥٥ ، اي بعد اختتام اعمال المجلس القطري الثاني بثلاثة اسابيع بالضبط .

١١ - في النص الاصلي (هذه) وهي خطا مطبعي .

١٢ - في النص الاصلي هنا كلمة (به) ، وهي زائدة .

١٣ - كان ذلك في ٢٠ تشرين الاول ١٩٥٥ (مخطوطة جلال فاروق الشريف ، ص ٤٤) .

١٤ - المصدر نفسه ، ص ٤٥ .

١٥ - صار هذا المبدأ يعرف فيما بعد باسم « مبدأ المحاسبة » .

١٦ - اي عدم الجمع بين عضوية القيادتين . غير أن هذا الاقتراح لم يتحقق الا في المجلس القطري الرابع .

١٧ - جمع من اجل اصدار الجريدة مبلغ ثلاثة الاف ليرة سورية ، اودعت في المصرف باسم الرفيقين عبد الكريم زهور ومحمد علي الاشقر في حساب جار يصرف منه بتوقيعيهما معا . واستؤجر للجريدة مكتب في بناية المرادي بجادة الفردوس . وكانت الجريدة ، في هذه المرحلة ، اسبوعية . وقد صدر العدد رقم ١ منها يوم الجمعة في ٢٠ نيسان ١٩٥٦ ، وتولى رئاسة تحريرها عبد الكريم زهور ، كما سمي محمد علي الاشقر مديرا لادارة الجريدة .

١٨ - كان الحزب يستعمل كلمة « التصفية » في تلك المرحلة بمعنى « التطهير » .

١٩ - اي مهلة اقصاها غاية شهر ايلول ١٩٥٦ .

قمة باريس للدول الصناعية السبع ..

الرفيق د. **ياسين سلمان**

لعل قمة باريس للدول الصناعية السبع ، التي انهت اعمالها في ١٩٨٩/٧/١٦ هي القمة الاولى ، بين القمم الاربع عشرة ، منذ قمة رامبوييه ، التي حظيت بهذا القدر الكبير من اهتمام المراقبين وتقويماتهم .

ومبعث هذا الاهتمام ، في راي اغلب المراقبين ، يعود الى ان هذه القمة هي الاولى من نوعها التي تولي العلاقة بين الغرب والشرق مزيدا من التخصيص المتسم بطابع هجومي ، والذي يصل الى حد التدخل المباشر بالشأن الداخلي لبعض الدول الاشتراكية . بعض المراقبين اثارتهم النتائج « غير المتوقعة » لموضوع حوار الشمال والجنوب ، ومسالة الديون المترتبة على بلدان العالم الثالث . والبعض الاخر ! راى في هذه القمة **قمة سياسية استثنائية** تعد « من ابعد القمم عن الشان الاقتصادي المباشر » . (١)

في تقويم الحدث ، يطرح المراقبون تساؤلاتهم عن مدى نجاح هذا الحدث او فشله ، وبالطبع فان الاجابة تستلزم مقاييس معينة

١) جريدة الشرق الاوسط ١٩٨٩/٧/١٦ .

بسوق المراقب ، على اساسها ، معلوماته ، وربما رغباته ، الامر الذي ينتج عنه وجهات نظر متباينة .. ولهـذا فان بعضهم قال بالنجاح التام لهذه القمة بينما قال آخرون بفشلها .

وبالاستناد الى مقاييس الغرب والدول الصناعية السبع ذاتها ، فان هذه القمة تعتبر من القمم الناجحة جدا ، فهم عندما فكروا بمؤتمرات قمة منذ خمسة عشر عاما كانوا يهدفون ـ حسب راي **فاليري جيسكار ديستان الرئيس الفرنسي الاسبق** والذي يعتبر الاب المؤسس لهذه القمم ـ الى ان تكون « مجرد محادثات بين دولهم ، والا تتحول الى مجالس مديرين » (١) . غير اننا نجد اليوم ان هذه الدول قطعت شوطا جديدا في ميدان « **التوافق** » ووضع الاستراتيجيات الموحدة حيال العالم ، وبالطبع فانه لا ينتقص من هذه الحقيقة وجود بعض التململ الاوروبي من الهيمنة الامريكية ، فهذه الهيمنة ، في الواقع ، وجدت مع اول قمة وتصاعدت الى ان اصبحت الولايات المتحدة الامريكية اليوم المرتب الاكبر لهذه القمم .

وعلى كل حال فقد عبر بيان هذه القمة عن « **اجماع وحدة نظرهم الى العالم** » ، كما اكد ان قمة باريس « تشكل بداية جديدة بين المؤتمرات » (٢) .

ان قراءة موضوعية في نتائج هذه القمة تؤكد صحة تقويم اصحابها لها ، بعيدا عن صخب الاعلام ، الذي يحاول تضخيم التناقضات الثانوية واختلافات الاراء ليضعها احيانا في منزلة الاستراتيجيات المتباينة .

الحوار بين الشمال والجنوب ومسالة الديون :

وفي الحديث عن النتائج يهمنا ، نحن ابناء العالم الثالث ، اول ما يهمنا ، موضوع الحوار بين الشمال والجنوب ، ومشكلة الديون التي « تقض مضجع البشرية » التقدمية ، والتي تشكل عائقا خطيرا اما مسيرة التنمية في بلداننا النامية ، وامام افق جديد

١ ـ جريد القبس ١٩٨٩/٧/٢٢ .

٢ ـ الهومانيته نقلا عن البعث ١٩٨٩/٧/٢٧ .

وديمراطي للتبادل الدولي . لقد تجاوزت ديوننا ، كعالم ثالث ، الترليون و ٣٥٠ مليار دولار ومنها /١٥٠/ مليار دولار ديوننا نحن العرب(١) ، ومع ذلك فان الدول الغنية ما تزال « **تواصل العيش على حساب الدول الفقيرة** »(٢) على حد تعبير الرئيس الفنزويلي **كارلوس انديز** ، حيث بلغ مجموع الاموال المحولة من الجنوب الى الشمال ـ وليس العكس ـ اكثر من ٣٣ مليار دولار في عام ١٩٨٨ وحده ، الامر الذي وصفه **جاك ديلوز** رئيس السوق المشتركة « بقصر النظر » في معالجة الغرب لمسالة الديون ، مبديا تخوفه من « **الكوارث** » التي ستحدثها هذه المسالة على الاقتصاد العالمي(٣) .

والان كيف عالجت قمة باريس مشكلة الديون ؟ من المعروف ان **الرئيس الفرنسي ميتران** كان قد تبنى ، منذ وقت ، فكرة الحوار بين الشمال والجنوب ، واستنادا الى التشجيع الفرنسي والترويج للاجواء الايجابية المرتقبة في قمة باريس . تقدمت الى هذه القمة ، اربع دول هي **مصر وفنزويلا والهند والسنغال** ، بطلب من اجل الموافقة على عقد مؤتمر للحوار بين الشمال والجنوب .. ولكن سرعان مانسف هذا المشروع باجماع دول القمة . قالوا ان « **تاتشر** » عارضت موضوع هذا الحوار بل انها وقفت ضده من حيث الاساس ، بينما اصرت الولايات المتحدة على « مناقشة كل حالة على حده »(٤) .

وعلى كل حال فقد راى الاثنان ان قضية الدين ليست قضية سياسية ، الامر الذي يستوجب معالجتها داخل المؤسسات المالية القائمة ، اي البنك الدولي وصندوق النقد الدولي ونادي باريس (**الذي هو رابطة تضم الدول المقرضة برئاسة وزير الخزانة الفرنسي**) . نقاشات السبع ، بهذا الخصوص ، انتهت الى اعتماد خطة « جيمس برادي » وزير الخزانة الامريكي ، لمعالجة مشكلة

١ ـ وكالة نوفوستي ٤ـ٨ـ١٩٨٩ .

٢ ـ جريدة الوطن ٢٥ـ٧ـ١٩٨٩ .

٣ ـ جريدة الشرق الاوسط ١٦ـ٧ـ١٩٨٩ .

٤ ـ لوفيغارو عن القبس ٢٧ـ٧ـ١٩٨٩ .

الديون . وهذه النتيجة لا ينتقص من قيمتها الحديث عن ان « هيلموت كول » لم يكن متحمسا لخطة برادي . او ان اليابان اقترحت تعميقها برصد ٣٥/ مليار دولار لمساعدة الدول المدينة ، بل ان الرئيس ميتران . الذي اريد اظهاره بصورة المتحمس للحوار بين الشمال والجنوب . وللحلول الجذرية لمسالة الديون . عاد فايد خطة برادي « من اجل انقاذ المصارف من فخ الديون »(١) .

عرفت خطة ((**جيمس برادي**)) في قمة تورنتو . للدول الصناعية السبع عام ١٩٨٨ ، بخطوط عريضة تنص على مناقشة كل حالة على حدة ، ورفض الغاء الدين او خفض سعر الفائدة . وبعد التحسينات التي ادخلت عليها في قمة باريس اكدت الخطة على انه لا مجال لترك الدول المدينة تشكل جبهة واحدة . على طريقة منظمة اوبك مثلا ، بل يجب معالجة كل حالة على حدة . وقد نصت الخطة في الواقع على تجنيد الاموال الحكومية عبر صندوق النقد الدولي والبنك الدولي لكي تضمن تسديدا كاملا لفوائد الدين للبنوك المالية الخاصة مع الغاء جزء من راس المال الاصلي . ولكنها من جانب اخر دعت صندوق النقد الدولي والمصارف الخاصة للتشددفي تطبيق السياسة النقدية ، وعدم منح القروض الا في حال اثبات الدولة المدينة عجزها الكلي . ولا تمنح القروض الا مقابل تطبيق هذه الدولة برامج اصلاح اقتصادي قاسية جدا وتعني بالضرورة اتباع سياسة تقشف صارمة وشد الاحزمة على البطون .

اي ان الحل الذي تم التصفيق له سيفضي لامحالة الى زيادة اعباء الدين ، والى تصاعد وتيرة التدخل في الشان الداخلي ، مادام الهدف الاساسي هو ضمان تسوية فوائد الديون للبنوك الدائنة(٣) .

اذن فالحديث عن جدولة الديون « وتخفيف اعبائها » ، ودعوة مدراء المصارف « التحلي بقليل من الواقعية » « حالة فحالة » لايتعلق

١ ـ جريدة القبس ١٩٨٩/٧/٢٢ مصدر سابق .

٢ ـ وكالة نوفوستي ١٩٨٩/٧/٤ .

٣ ـ جريدة الوطن ١٩٨٩/٧/٢٥ .

في الواقع باحتياجات التنمية في بلدان العالم الثالث، كما شاءت اجهزة الاعلام ان تروج ، وانما باحتياجات التنمية في بلدانهم هم و « بتحسين طرق المضغ والبلع » على نطاق واسع من بلدان العالم الثالث (١) و« انقاذ المصارف من فخ الديون »(٢) ، وايجاد وسيلةلاعادة استثمار الرساميل المتراكمة لديها من عملية النهب التاريخية المستمرة ، واستمرار تحويل الاموال من العالم الثالث الى الكبار الراسماليين .

وعلى هذا الاساس فان السماح ببعض الدين او الغاء جزء منه عن بعض الدول ، ذات المواصفات المعينة ، لايعتبر ((**عملا خيريا**)) ، ذلك ان قضية الدين ، بحد ذاتها ، اصبحت تهدد الدول الراسمالية المتطورة ذاتها عبر تهديد قارات كاملة بالجوع ، وما سيسفر عن ذلك من انفجارات وتحطيم لما هو قائم (٣) .

وبكلمة واحدة يصح تماما هنا اقتباس ((**جورج قرم**)) عن الباحث الامريكي جون تاندر قوله « نحن لانترددفي القول : **انا نعيش الحقيقة الوحشية التي تجعلنا نقول للعالم الثالث عليكم ان تختاروا العيش بين القنابل والذباب ، القنابل تذهب بكم الى القبور ، ولكن الثابت ان الذباب لا يذهب بكم الى الفردوس** » .

العلاقة بين الشرق والغرب :

اما فيما يخص العلاقة بين الشرق والغرب فقد احتل الحديث عنها نصف مساحة البيان ، بينما احتلت احداث الصين ٢٥٠ كلمة ، وقضايا الارهاب ((**المقطوع عن جذوره**)) ٣٥٠ كلمة (٥) .

وقد بدا من المناقشات والتوجهات والقرارات ان الولايات المتحدة الامريكية المهيمنة على هذه القمم ، اخذت « تتعاطى مع

١ ـ الوطن ١٩٨٩/٧/٢٥

٢ ـ لوفيغارو عن القبس ١٩٨٩/٧/٢٧

٧ ـ نوفوستي ١٩٨٨/٧/٤

٤ ـ قضايا القبس ص ٤٠ . ١٩٨٩/٧/٢٩

٥ ـ الكفاح العربي ١٩٨٩/٧/٢٤ ص ٧

مشكلات الدول الاشتراكية **بذهنية المنتصر** » ، كما قال الرئيس الكوبي فيديل كاسترو في الذكرى السادسة والثلاثين لبداية الثورة الكوبية والهجوم على ثكنة المونكادا . لقد اعتمد بوش ـ الكلام « لكاسترو » ـ لهجة المنتصر التي لم يستخدمها ريغان ، وهو « يقوم بتشجيع الاتجاهات الراسمالية ، التي نمت في هذين البلدين ـ بولونيا وهنغاريا ـ وتأجيج المشاكل السياسية فيهما »(١) .

وفي قمة باريس قال الرئيس الامريكي بوش : انه يتوجب على الغرب دعم البروسترويكا ، التي اعتبرها ((**تحولا حقيقيا**)) . وكان الرئيس السوفياتي غورباتشوف قد وجه رسالة الى الرئيس ميتران قال فيها : **ان العملية الاقتصادية في بلاده تتطلب تعاونا دوليا خاصة مع الغرب** ، وعلى هذا الطلب اجاب بوش : انه من السابق لاوانه بحث اشراك الاتحاد السوفياتي في قمة اقتصادية ، فعلية اولا تطبيق **نظام السوق الحرة وادخال اصلاحات اقتصادية وديمقراطية** .. الخ ولكن المؤتمر من جانب آخر اكد على « دعم الدول الشيوعية التي بدات خطوات على طريق الديمقراطية » اي **بولونيا وهنغاريا**(٢) . وبهذا تكون قمة باريس قد مارست « استراتيجية انتقائية تجاه الشرق للتوتر السياسي والاقتصادي ، بهدف الضغط على الاشتراكية من الداخل » على حد تعبير جريدة الهومانيتيه الناطقة بلسان الحزب الشيوعي الفرنسي (٣) .

ومن الملاحظ ان الدعوة للعودة بالاشتراكية الى الوراء ، كما في حال بولونيا وهنغاريا ، لم تكن مغلفة هذه المرة بل جاءت صريحة ووقحة ، كما شاء الرئيس الكوبي فيديل كاسترو ان يعبر ، فقد قال وزير الخارجية الامريكي للصحفيين ، ابان قمة باريس بخصوص توجه المؤتمر حيال بولونيا وهنغاريا : ((**ان واشنطن تهدف الى دعم قضية الحرية الاقتصادية**)) في هذه البلدان ، واعرب بيكر عن رغبة

---

١ ـ جريدة السفير اللبنانية ١٩٨٩/٧/٢٨

٢ ـ القبس ١٩٨٩/٧/٢٢

٣ ـ الهومانيتية عن البعث ١٩٨٩/٧/٢٧

بلاده في التدخل في الخيارات السياسية الاقتصادية المؤسساتية للاشتراكية .

اما بالنسبة للاجراءات التي اتخذتها القيادة الصينية ضد التوجهات الليبرالية المدعومة من الغرب والتي قادتها مظاهرات الطلبة ، فقد وضعت في قائمة الارهاب ، الذي يستوجب اللوم الشديد والمطالبة بالاقلاع عنه فورا . وفي حين هددت قمة باريس بفرض عقوبات على القيادة الصينية جراء اجراءاتها الاخيرة ، طالبتها « بوقف مطاردة الطلاب » الذين لم يفعلوا شيئا سوى المطالبة بحقوقهم المشروعة في الديمقراطية والحرية »(١) .

وهذا هو الجانب الاخر من التدخل الفظ الوقح والعلني في الشان الداخلي للدول التي لاترضى الامبريالية عن سياستها ، ومثال على ان هذه الامبريالية تمارس ، من الان فصاعدا ، سياسة سترمي من خلالها ، كل حكومة ، كل دولة لاترضى عن سلوكها بتهمة الارهاب ، الذي تستوجب معاقبته ، على طريقة الهجوم ، سيء الصيت ، على الجماهيرية الليبية . اي ان الامبريالية ستتوجه مباشرة ضد اي نظام لا يمارس ديمقراطية الغرب والطراز الامريكي للحياة وتتهمه بالارهاب الذي لابد من اعادته الى جادة الصواب .

ان هذا الراي له ما يبرره في السلوك ((**المتغطرس**)) للامبريالية الامريكية ، والفرنسية في الوقت الراهن ، حيال الوضع في لبنان ، التي استقدمت بوارجها الحربية لمهمة ادعت انها انسانية وطالبتنا نحن والعالم بتصديقها ، بل والخنوع لمشيئتها .

كما ان لهذا الراي ما يبرره في قرارات القمة ذاتها ، فبينما يتوجه الاتحاد السوفياتي الى مزيد من نزع السلاح واثبات حسن النية والتخلي عن لغة الحرب نرى ان قمة باريس تتخذ قرارا تقول به ان على « حكوماتنا ان تستمر في يقظتها وان تحافظ على قوة بلادنا » .

ان هذه القوة هي في الواقع الخلفية التي استندت عليها

---

١ ـ الكفاح العربي ١٩٨٩/٧/٢٤ ص ٧

السياسة الامبريالية عندما تجاهلت ، بل وضحت بموضوع الحوار بين الشمال والجنوب لصالح صياغة علاقة جديدة بين الغرب والشرق ، طابعها هجومي وعاجل جدا .

البيئة :

نالت البيئة اهتماما خاصا في قمة باريس ، التي « شنت حربا على التلوث وحماية البيئة » ، وفي حين وعد الرئيس الامريكي بوش **« بحملة لانقاذ الارض »** ، فان الرئيس الفرنسي ميتران اعتبر البيئة **« احدى العمليات الاقتصادية السياسية الرئيسية »** .

وقد وعدت القمة ككل بالغاء الغازات من نوع الكربون الكلور وفلوري الذي يثقب الاوزون والحد من انتشار غاز الكربون الذي يسبب ارتفاع حرارة الجو . (١)

ولكن هل هذا الاهتمام بالبيئة لمصلحة الانسانية والبشرية عموما ؟ ! انه بالطبع ليس كذلك ، فهو لابد ان يصب في مصلحة الشركات ونظافة بيئتهم هم وليس بيئتنا نحن ؟ والا فما معنى رفض هؤلاء لطلب تقدمت به اربع دول افريقية في اذار الماضي ، في مؤتمر عقد في بال من اجل حظر نقل او تصدير النفايات السامة الى دول العالم الثالث ؟ ! ثم مامعنى حقيقة ان دول العالم الثالث ، التي لم تساهم ابدا في التلوث ودمار البيئة ما تزال تستقبل **« مرغمة بالطبع »** سنويا اكثر من / ١٧ الف طن / من النفايات النووية الخارجة من الولايات المتحدة واوروبا الغربية ؟ ! (٢)

الاقتصاد :

وصفت هذه القمة بانها من ابعد القمم عن الشأن الاقتصادي المباشر ، فهي لم تتعرض مباشرة لاي من المشاكل الخطيرة التي تواجه الاقتصاد العالمي كمثل اسعار الفائدة غير المناسبة ، واسعار تحويل

١ ـ الشرق الاوسط ١٩٨٩/٧/١٦

٢ ـ الكفاح العربي ٧/٢٤ مصدر سابق

العملة واسعار الطاقة والبطالة .. وتوقعات تباطؤ النمو الاقتصادي في عام ١٩٨٩ ـ ١٩٩٠ اثر النمو الملحوظ في عام ١٩٨٨ .. الخ .

بعض المراقبين لخص الجانب الاقتصادي المباشر في القمة في ملاحظته للعجز الكبير في ميزان المدفوعات الامريكي الذي تحاول تصديره الى اوروبا الغربية واليابان ، التي تعاني فائضا ضخما في العملات الصعبة .

بيان القمة طالب بالتزام جانب اليقظة تجاه ظواهر عودة التضخم بانطلاقة جديدة ، كما اكد بأن « ايقاع تسوية اختلالات التوازن يتباطأ على نحو بليغ » . (١) وهذا التأكيد بحد ذاته يعبر عن الهم الامريكي ، حيث اخذت الموازنة الامريكية تسجل عجوزات يومية ضخمة .

اذن في الاجابة على السؤال المطروح : هل تعتبر هذه القمة من القمم الناجحة ام الفاشلة يمكن القول مرة ثانية ان هذه القمة هي من القمم الناجحة في توحيد آلية النهب والتوجه الاستغلالي الموحد تجاه العالم . والحق ان هذه القمة ، كما في القمم السابقة ، لايمكن ان تعطي العالم الا مما لديها : اي المزيد من الاحتكار والاستغلال والاجراءات الجائرة بحق الشعوب ..

وعلى هذا الاساس فان قمة باريس تعد تكريسا وتطويرا لمضامين القمم الاربع عشرة السابقة ، المتوجهة ابدا ضد الانسانية والتي قدمت للعالم **مزيدا من الجوع والبطالة والديون والتضخم والمضاربات ، والحروب ، والكوارث ، وخيبات الامل ، التي تلاحقها لعنات الشعوب ..**

١ ـ الهومانيتيه عن البعث ٧/٢٧ مصدر سابق

دراسات سياسية

المشاريع الصهيونية الاخيرة والموقف العربي المطلوب

الرفيق: سمير الدبعي

مقدمة : لعل من المفيد التذكير في البدء ، بأن الاستراتيجية الصهيونية تقوم كما هو معروف ،على ثلاثة اسس ومبادىء رئيسية تشكل عمليا جوهر الفكر الصهيوني، او خلاصة العقيدة الصهيونية، وهي الاسس او المبادىء التي كان « **فلاديمير جابوتنسكي** » ، الاب الروحي للحركة الصهيونية قد حددها ونادى بها على النحو التالي:

١ ـ هدف الصهيونية = اقامة الدولة اليهودية .
٢ ـ اسلوب التنفيذ = الاستعمار الجماعي الاستيطاني .
٣ ـ مساحة الدولة = مفتوحة او لا حدود لها

ولا شك بالطبع ان هذه الاسس مستمدة في الاصل ، من العقيدة اليهودية ، التي تستند في جوهرها الى نصوص التوراة ، والى « الوعود الالهية » المزعومة التي تضمنتها هذه النصوص ، والتي منها على سبيل المثال ، ما جاء في سفر التكوين حول ان الاله خاطب نبيه « ابراهيم » قائلا : « لنسلك أعطي هذه الارض من نهر مصر الى النهر الكبير ، نهر الفرات » .

ومنذ اقامة الكيان الصهيوني في فلسطين المحتلة ، اخذت

الحكومات « الاسرائيلية » المتعاقبة ترسم سياساتها وبرامجها على اساس هذه المبادىء ،وانطلقت جميع ممارساتها العملية نحو تحقيق الهدف المذكور آنفا ، فشنت اعتداءاتها العسكرية المتلاحقة على الدول العربية المجاورة ، وعملت على توسيع رقعة الاراضي العربية المحتلة ، واخذت تستقدم المزيد من المهاجرين اليهود لتوطينهم في المستعمرات التي بنتها فوق هذه الاراضي ، وذلك تنفيذا منها لسياسة التوسع التدريجي والتمهيد لضمها بصورة نهائية .

ان جوهر السياسة الاسرائيلية يقوم اذن ، على اساس تنفيذ الاستراتيجية الصهيونية التاريخية ، او على اساس تنفيذ المشروع الصهيوني المتمثل باستعمار فلسطين واقامة دولة يهودية على ارضها . وهو المشروع الذي يشكل في جانبه العقائدي ، برنامجا سياسيا متكاملا ، سياسيا واجتماعيا وقوميا وطبقيا وعرقيا ، افضت اليه مصالح البورجوازية اليهودية ، وتبلور على يدها ، وتم تحقيقه بقيادتها وتخطيطها .

ـ الطروحات الاسرائيلية الحالية لا تختلف عن سابقاتها ـ

يخطىء كثيرا كل من يظن او يعتقد بأن الطروحات الاسرائيلية الحالية ، او المضامين الاستراتيجية الصهيونية السائدة في هذه الايام ، هي غير تلك الطرحات او المضامين القديمة المعروفة للعقيدة الصهيونية ، والرامية الى اقامة دولة « اسرائيل الكبرى » من الفرات الى النيل . كما يخطىء ايضا كل من يتوهم بوجود خلاف او تناقض بين اطراف الائتلاف الاسرائيلي الحاكم حول هذه الطروحات او المضامين . ذلك لان جميع هذه الاطراف تتفق في النهاية على الهدف الاساسي للحركة الصهيونية ، وان ظهرت بينها بعض الخلافات حول اسلوب تحقيق هذا الهدف . وكذلك يخطىء اخيرا كل من يرى بأن الكيان الصهيوني يمكن ان يتراجع عن سياسته العدوانية التوسعية ، وينهج سبل السلام العادل القائم على الانسحاب من الاراضي العربية المحتلة ، والاعتراف بالحقوق المشروعة للشعب العربي الفلسطيني، بما فيها حقه في العودة واقامة دولته الوطنية المستقلة .

ان الاهداف والاطماع العدوانية التوسعية للحركة الصهيونية لا تزال هي نفسها منذ انشاء الكيان الصهيوني وحتى اليوم . والدليل على ذلك ، على سبيل المثال ، ان مشروع « يغئال آلون » الذي سبق ان طرحه في نهاية الستينات لايزال يشكل العمود الفقري لجميع الافكار والمشاريع الاسرائيلية اللاحقة . كما ان ماسبق ان طرحه « مناحيم بيغن » في نهاية السبعينات ، لايزال يمثل ايضا عماد الافكار والمقترحات التي تصدر عن مختلف الاوساط السياسية في اسرائيل ، سواء منها ما كان داخل الحكم او في صفوف المعارضة .

وعلى هذا الاساس ، وضمن السياق المذكور نفسه ، فان مختلف تصريحات ومقترحات قادة الكيان الصهيوني ، ولا سيما منذ بدء الانتفاضة الفلسطينية وحتى اليوم ، لا تخرج في جوهرها وفحواها عما كان قد ورد في المشاريع والمقترحات الاسرائيلية السابقة . وهي تنسف كلها جميع المراهنات المتفائلة حول امكانية حدوث بعض التغيير في الموقف الاسرائيلي الرسمي ازاء مستقبل الاراضي العربية المحتلة ، وازاء المخططات الصهيونية الرامية الى دفن القضية الفلسطينية وتصفيتها نهائيا . ومن اكبر البراهين على ذلك التصريحات الكثيرة لرئيس وزراء العدو الصهيوني « اسحق شامير » ، والتي منها على سبيل المثال، قوله بتاريخ ١٩٨٩/٤/٢٢: « ... ان الضفة الغربية وقطاع غزة ليستا بلادا غريبة بالنسبة لنا ، ولم تكن هناك دولة فلسطينية في هذه المناطق ابدا ، ونحن لسنا محتلين في مناطق ارض اسرائيل ... » . وكذلك قوله امام اجتماع لوزراء حزب « الليكود » بتاريخ ١٣ـ٥ـ١٩٨٩ : « .. ان يهودا والسامرة وغزة جزء لا يتجزا من ارض اسرائيل ، ونحن لن نعطي العرب شيئا في اطار اي تسوية ، ولن نتخلى عن شبر واحد من ارض اسرائيل .. ولا شبر .. ولا شبر ... » .

وهناك ايضا عشرات التصريحات المماثلة لبقية زعماء العدو الصهيوني ، بمن فيهم زعماء حزب التجمع ـ الذي يتوهم بعضهم بانه اقل تطرفا من الليكود ـ كشمعون بيريز واسحق رابين وغيرهما،

وهي تتحدث كلها بمنطق البطش والقوة والضم ، واقامة « اسرائيل الكبرى » ، ولا حاجة لذكرها وتكرارها لانها معروفة ومنشورة على نطاق واسع ، ودونما اي غموض او ابهام .

ثم ان الممارسات العملية لسلطات العدو الصهيوني في الاراضي العربية المحتلة ، تقدم الدليل الحي على ان الهدف الاساسي لهذه السلطات هو الاستيلاء النهائي على اراضي الضفة الغربية وقطاع غزة ، وذلك من خلال العمل على تغيير الوضع الديمغرافي ـ السكاني ـ والاوضاع الاجتماعية والاقتصادية ،عبر مخطط مبرمج ومدروس يقضي بتكثيف بناء المستوطنات اليهودية ، وتوزيعها على كافة بقاع الضفة والقطاع ، بما يحقق اقامة طوق استيطاني عسكري حول التجمعات السكانية الفلسطينية ، ويخلق واقعا ديمغرافيا جديدا ينسجم مع توجهات الكيان الصهيوني واهدافه التوسعية .

ولهذا فقد اصبح الصراع على ملكية الاراضي في الضفة الغربية وقطاع غزة ، هو احد اهم اشكال الصراع الفلسطيني ـ الصهيوني، وتجلى ذلك بصورة عملية في الحملة المسعورة التي شنتها السلطات الاسرائيلية ولا تزال ، لمصادرة المزيد من الاراضي الفلسطينية ، وبناء المزيد من المستوطنات اليهودية فوقها ، وذلك تحت مختلف الذرائع والحجج الواهية . ولقد اشارت آخر الارقام الى ان المساحة المصادرة من اراضي الضفة الغربية وقطاع غزة ،بلغت حتى الآن اكثر من ٥١٪ من مساحتها الكلية. كما وصل عدد المستوطنات اليهودية فيها حتى نهاية عام ١٩٨٥ ، الى / ٢٥٥/ مستوطنة ،بينما بلغ عدد المستوطنين حتى عام١٩٨٨ ،اكثر من/ ٢٠٠/الف مستوطن.

ومن الواضح تماما ان مختلف الافكار والخطط الاسرائيلية المتعلقة بالاراضي الفلسطينية المحتلة عام ١٩٦٧ ، والتي طرحت حتى الآن، جاءت كلها منسجمة ومتفقة معجوهر المشروع الصهيوني المتمثل باستعمار فلسطين واقامة الدولة اليهودية على ارضها . ولم يصدر اي من هذه الافكار او الخطط عن وجهة نظر منصفة ترمي الى تحقيق سلام عادل وشامل ودائم في المنطقة ،وانما صدرت

جميعها عن عقيدة عدوانية راسخة ، تتطلع الى تثبيت الاحتلال وتكريسه نهائيا ، ولا سيما في المناطق الفلسطينية ذات الكثافة السكانية القليلة ، والتي لا يترتب على البقاء فيها اي خطر فلسطيني . اما بالنسبة للمناطق الاخرى ذات الكثافة العالية فلن يجري التخلي عنها ايضا ، وانما سيكتفى بتجميع القوات العسكرية الاسرائيلية فيها ، في مناطق آمنة بعيدة عن مراكز المدن والازدحام، على ان يضمن لها ذلك استمرار الاشراف والسيطرة العسكرية ، دون التعرض لخطر المواجهة المباشرة مع السكان العرب .

كما اكدت جميع تلك الافكار والخطط من جهة اخرى ، على ضرورة مواصلة سياسة الاستيطان الاستعماري . وكان ذلك قد تجلى بشكل خاص ، في مشروع « الحكم الذاتي » الذي نصت عليه اتفاقات «كامب ديفيد» . ثم عاد وظهر بشكل اوضح ، في المقترحات والمشاريع الاسرائيلية اللاحقة ، وخاصة منها تلك التي طرحت في ظل الانتفاضة الفلسطينية الباسلة . الامر الذي يعني ان هدف الاستيلاء على الاراضي الفلسطينية ، وضمها رسميا الى الكيان الصهيوني ، هو في نهاية المطاف جوهر هذه المشاريع وركيزتها الاساسية ، ذلك لانها تشترط كلها ، استمرار بقاء الجيش الاسرائيلي في الاراضي العربية المحتلة ، وعدم تفكيك المستوطنات اليهودية القائمة فيها ، بل وبناء المزيد منها ، مع عدم منح الفلسطينيين في المقابل ، اكثر من « الحكم الذاتي » او « الادارة المدنية » وذلك في ظل استمرار الاحتلال وتثبيته نهائيا .

وفي ذروة الحديث عن امكانية تجاوب « اسرائيل » مع الظروف والمتغيرات الدولية الجديدة ، ومع المساعي المختلفة لتحقيق تسوية سلمية للصراع العربي ـ الصهيوني ، عاد اسحق شامير ليؤكد مجددا على الثوابت الاساسية التي تقوم عليها سياسة حكومته الحالية ، والتي لا تختلف في جوهرها ابدا ، عن الثوابت المعرفة للاستراتيجية الصهيونية ، وذلك في تصريح له بتاريخ ١٩٨٩/٣/٧، جاء فيه بالحرف الواحد : « . . . ان خطتي السياسية تقوم بالاساس على اتفاقات كامب ديفيد ، التي تمنح حكما ذاتيا للسكان

في المناطق ، وتقضي بسحب الجيش الاسرائيلي من عدد من التجمعات السكانية ، ومرابطتها في اماكن بعيدة ... ان اسرائيل ستستأنف الاستيطان اليهودي في المناطق لانه لا توجد اية صلة بين المستوطنات اليهودية في مناطق الضفة الغربية وقطاع غزة ،وبين عملية السلام ... » .

وضمن هذا السياق نفسه ادلى **« شمعون بيريز »** زعيم حزب العمل ووزير المالية في حكومة شامير الحالية ، بتصريح امام « مؤتمر رئيس الوزراء للتضامن اليهودي العالمي مع اسرائيل » بتاريخ ١٩٨٩/٣/٢٢ ، قال فيه بالحرف الواحد : « ... من اجل ضمان امن المناطق الواقعة بين البحر المتوسط ونهر الاردن ، فانه سيتم تجريد هذه المناطق وحمايتها على ايدي قوات الامن الاسرائيلية . والقدس ستبقى موحدة ، والمستوطنات القائمة لن يجري تفكيكها ... » .

كما عزز « ارييل شارون » الوزير الاسرائيلي المعروف ، هذا التوجه العدواني في مشروعه المطروح بتاريخ ١٩٨٩/٣/٢٩ ، والذي اكد فيه ايضا على : « ان الطريق الانجع للحيلولة دون اقامة دولة فلسطينية في مناطق يهودا والسامرة وغزة ، هي منع الاتصال الفلسطيني في المنطقة ، وعزل التجمعات السكانية الفلسطينية (جنين ، نابلس، الخليل ، وبيت لحم) بواسطة الاستيطان اليهودي، واقامة مستوطنات كبيرة وصغيرة ، وفي داخلها مواقع للناحال ـ الشباب الطلائعي المحارب ـ وقواعد عسكرية ... ان الحكم الذاتي لا يتعلق بالارض وانما بالسكان ... » .

ـ الموقف العربي المطلوب ـ

وهكذا نرى ان المعطيات والحقائق والتصريحات والمواقف الاسرائيلية الواردة على لسان شامير ورابين وبيريز وغيرهم من زعماء العدو الصهيوني ، والمتكررة في مناسبات مختلفة ، تنسف عمليا اي تفاؤل بامكانية زحزحة الموقف الاسرائيلي الرسمي من مسالة الانسحاب من الاراضي العربية المحتلة ، والاعتراف بالحقوق الفلسطينية المشروعة .

ولقد بات واضحا لجميع المتابعين والمراقبين السياسيين ان هناك اتفاقا راسخا بين طرفي حكومة شامير الحالية (العمل والليكود)، على ان تبقى مدينة القدس موحدة وعاصمة لاسرائيل ، والحيلولة دون قيام دولة فلسطينية الى الغرب من نهر الاردن ، ومواصلة بناء المستوطنات اليهودية في الاراضي العربية المحتلة باعتبارها « تشكل جزءا اساسيا من الموقف الامني وخط الدفاع الاقليمي » . وذلك على حد تعبير « اريل شارون » المنافس الرئيسي لشامير على زعامة حزب « الليكود » .

ان الاتفاق المذكور بين طرفي الحكومة الاسرائيلية على هذه الخطوط العريضة ، يعتبر في حقيقته ، استمرارا لبرنامج اسرائيل العدواني ، القائم على المشروع الصهيوني التوسعي ، وعلى المبادىء الايديولوجية الصهيونية المتمثلة بالبطش والارهاب والاستيلاء على الاراضي العربية بالقوة ، والتنكر للحقوق العربية الثابتة بما فيها حق الفلسطينيين في العودة وتقرير المصير واقامة دولتهم الوطنية المستقلة .

وعليه فان من السذاجة السياسية ان تحلم بعض الاطراف العربية بامكانية تجاوب حكومة الكيان الصهيوني مع ظروف ومستجدات الوضع الراهن ، خاصة اذا اخذنا بعين الاعتبار تجاربنا المريرة السابقة مع العدو الصهيوني ، والتي اكدت جميعها ، انه ما زال متمسكا بسياسته الاستعمارية التوسعية ، ولن يتخلى عنها ابدا الا اذا ارغم على ذلك في حلبة الصراع المصيري والتصدي الحازم لاهدافه ومخططاته ، والا اذا جرد من عناصر القوة والتفوق العسكري التي تدفعه دوما الى الغطرسة والعدوان ، وذلك من خلال بناء التوازن الاستراتيجي الشامل بيننا وبينه ، في نطاق عمل قومي موحد ، وتضامن عربي فعال .

ولعل اقرب دليل على ذلك هو ان « المبادرة الرسمية للحكومة الاسرائيلية » ، والتي كانت قد اقرتها في الرابع عشر من ايار الماضي ، عبرت بشكل سافر عن نفس المضمون العدواني للسياسات الاسرائيلية السابقة ، فتجاهلت حقوق الفلسطينيين ، ولم تتطرق

الا الى موضوع « الانتخابات والحكم الذاتي » ، وذلك وفق راي اسرائيل وحسب وجهة نظرها فحسب . كما ان رئيس وزراء العدو الصهيوني ، اسحق شامير ، اكد على ذلك المضمون بقوله عن المبادرة المذكورة : « ... انها تشكل وثيقة الحد الاقصى التي يمكن التوصل الى اتفاق بشأنها مع المعراخ .. ونحن لن نجري مفاوضات في ثلاثة مواضيع : الامن ، والعلاقات الخارجية ، والاستيطان اليهودي في يهودا والسامرة وغزة ... » .

ان تجارب السنوات الماضية ، ودروسها البليغة ، تؤكد لنا بما لا يدع مجالا للشك ، ان الحكومة الاسرائيلية الحالية ـ كغيرها من الحكومات السابقة ـ لن توافق ابدا على الانسحاب من الاراضي العربية المحتلة ، ولا على الاعتراف بالحقوق الوطنية المشروعة للشعب العربي الفلسطيني ، طالما استمر الاختلال الحالي في ميزان القوى لصالح اسرائيل ، وذلك لان استمرار هذا الاختلال من شأنه ان يدفع حكام « تل ابيب » كما سبق ان اشرنا من قبل ، الى مواصلة الغطرسة والعدوان ، والى التمادي في البطش والارهاب .

فها هو وزير الحرب الصهيوني اسحق رابين يسوق تهديدا فظا للفلسطينيين بتاريخ ١٩٨٩/٤/٢٩ ، يقول فيه « اذا رفض الفلسطينيون الخطة السياسية لحكومة اسرائيل ، التي تتضمن اجراء انتخابات في يهودا والسامرة وقطاع غزة ، فانني سأوصي باتخاذ وسائل اخرى جديدة لسحق الانتفاضة ... » . كما حاول ان يقلل من شأن الانتفاضة ، ويوحي بان الفلسطينيين سيوافقون اخيرا على اجراء الانتخابات ولكن بعد فوات الاوان ، وذلك عندما قال بتاريخ ١٩٨٩/٥/١٣ : « ... ان الانتفاضة لن تؤدي الى اقامة دولة فلسطينية مستقلة . وقد احتاج الفلسطينيون الى اربعين عاما لقبول قرار التقسيم ، وسيكون من المؤسف ان يحتاجوا الى عشرين عاما اخرى ليوافقوا على خطة الانتخابات ... » .

ان جميع العوامل والاعتبارات التي تحدثنا عنها في ظل الصورة السابقة ، تلزمنا نحن العرب ، باعادة حساباتنا وتقييمنا للامور ،

وذلك من اجل الوصول الى افضل السبل والوسائل الممكنة التي تؤدي الى اجبار اسرائيل على الانسحاب من الاراضي العربية المحتلة، والاعتراف بالحقوق الوطنية الثابتة للشعب العربي الفلسطيني . ولا يمكن لذلك ان يتحقق عبر التهاون او التنازلات المجانية ، وانما عبر تصعيد المجابهة وتأجيج الصراع لانتزاع حقوقنا بالقوة ، من براثن المحتل الغاصب ، اما خطة شامير الاخيرة فليست سوى هراء فارغ ، كغيرها من المشاريع والخطط الاسرائيلية السابقة .

ـ نقاط اساسية لا بد من التأكيد عليها ـ

اخيرا وعلى ضوء هذا كله ، نستطيع استخلاص النتائج التالية، التي نرى ضرورة التأكيد عليها وايلائها الاهمية اللازمة :

١ ـ ان انفجار الانتفاضة الفلسطينية في التاسع من كانون الاول عام ١٩٨٧ ،وما حملته معها من رياح التأثير والتغيير ،وما نجم عنها من معطيات ووقائع جديدة ، وما انطوت عليه من ابعاد ثورية نضالية تهدد الكيان الصهيوني على الصعيد الاستراتيجي . . . ان ذلك كله قد اقض مضاجع العدو الاسرائيلي ، وحمله على طرح مبادرات ومقترحات سياسية وعسكرية ، بصورة متلاحقة ، مما اعاد للقضية الفلسطينية حيويتها واعتبارها بين القضايا الدولية الاخرى . ومن هنا تنبع اهمية المحافظة على الانتفاضة ودعمها وتطويرها باستمرار .

٢ ـ ان جميع المقترحات الاسرائيلية المطروحة حاليا ، انما تستهدف قبل كل شيء حماية امن ومصالح ومستقبل الكيان الصهيوني من جهة ، ومحاصرة الانتفاضة وخنقها وانهاءها من جهة اخرى .

٣ ـ ان هذه المقترحات والمشاريع المطروحة تتجاهل عمدا ، وعن سابق اصرار وتخطيط ، اهم الحقوق المشروعة للشعب العربي الفلسطيني ، الوطنية منها والقومية والانسانية ، وفي مقدمتها حق تقرير المصير ، وحق العودة ، واقامة الدولة الفلسطينية المستقلة . وهي لا تتحدث الا عن منح الفلسطينيين « حكما ذاتيا » لادارة

شؤونهم المدنية فحسب ، وذلك في ظل هيمنة قوات الاحتلال .

٤ ـ ان تواصل الانتفاضة وتصاعدها ، ومدها بكل اسباب الدعم والمساندة ، سياسيا وعسكريا ، وماليا ، هي الضمانة الوحيدة القادرة على اجبار سلطان العدو الصهيوني على التراجع عن سياستها المتغطرسة ، والتخلي عن احلامها التوسعية في اقامة « اسرائيل الكبرى » ، والاقرار بالحقوق الفلسطينية والعربية .

٥ ـ ان هذا كله يستلزم جدية مطلقة من كافة الدول العربية للعمل بشكل متكامل ومنسق من اجل تامين المستلزمات الضرورية للصمود ولمواجهة المخططات العدوانية الصهيونية ضد الامة العربية كلها . ولا شك ان شعار التوازن استراتيجي الشامل مع العدو الصهيوني ، الذي رفعه قطرنا العربي السوري ، ويعمل على تنفيذه بداب واصرار ، هو السبيل الامثل لتحقيق اهداف الشعب العربي في تحرير اراضيه السليبة ، واستعادة حقوقه المغتصبة .

ـ مصادر الدراسة ـ

١ ـ الصهيونية عقيدة وسياسة ، القيادة القومية ، مكتب الثقافة والدراسات والاعداد الحزبي ، دمشق ، ١٩٧٣ .

٢ ـ اسرائيل على انقاض فلسطين ، القيادة القومية ، مكتب الثقافة والدراسات والاعداد الحزبي ، دمشق ، ١٩٧٣ .

٣ ـ الحركة الصهيونية من ١٨٩٧-١٩١٧- القيادة القطرية دمشق،١٩٧٦ .

٤ ـ الفكرة الصهيونية ، د . انيس صايغ ، بيروت .

٥ ـ وثيقة الصهيونية في العهد القديم ، د . جرجي كنعان ، بيروت ، ١٩٧٧ .

٦ ـ مجلة المناضل ، القيادة القومية ، مكتب الاعلام والنشر ، الاعداد : ٢٢١ ـ ٢٢٢ ـ ٢٢٣ ـ ٢٢٤ ـ ٢٢٨ ـ ٢٢٩ .

٧ ـ صحف ودوريات عربية مختلفة .

دراسات تنظيمية

آلية التخطيط الحزبي ومراميه النضالية..

الرفيق : د . ناصر عبد الناصر

تتوقف فاعلية النشاط الحزبي على طريقة تنظيمه من خلال اعتماد خطط طموحة ناظمة لنشاط مؤسسات الحزب ومكاتبه ، وبواسطة الخطة الحزبية تعبأ جهود كوادر الحزب وامكاناتها ، كما تحشد طاقات المنظمات الشعبية والهيئات الرسمية لانجاز سياسة الحزب ومتطلبات الحياة اليومية والمستقبلية .

فالتخطيط ما هو الا طريقة تمكن على نحو مسبق من وضع مهام امام المؤسسة الحزبية (حلقة ـ فرقة ـ شعبة ـ فرع . . الخ) لفترة محددة من الزمن تطول وتقصر تبعا لطبيعة المهمة وتعقيدها . والخطة الحزبية كرديف للحلول تتم مناقشتها واقرارها في اجتماع هيئات الحزب . وبعد اقرارها تكتسب قوة القانون الحزبي وما على مؤسسات الحزب سوى تنفيذها دونما تردد او تباطؤ ، اي ملزمة ، علما ان الخطة تختلف الى حد ما عن الحلول الحزبية كونها شاملة لكافة اوجه النشاط الحزبي ، بينما الحلول تنصب عادة على مسألة معينه تهم البناء الحزبي .

ان طبيعة الحزب الثوري كفصيل قائد للجماهير الكادحة ، هي التي تملي ضرورات التخطيط الحزبي الذي بمقتضاه يجري تحديد الاهداف المرحلية والامكانات والوسائل اللازمة لبلوغها . ومن دون شك فان التنفيذ الصائب لخطة الحزب هو الذي يعلي البنيان الحزبي ويرسخه .

مرتكزات التخطيط الحزبي :

تعد الخطط في ضوء مجموعة من المبادىء الاساسية الناظمة للعمل الحزبي من ابرزها :

اولا : مبدأ الديمقراطية المركزية :

تتجسد في مبدأ الديمقراطية المركزية المبادىء العلمية لقيادة الدولة والمجتمع من قبل الحزب الثوري ، الذي يستبعد الدمج الكلي للمركزية بالديمقراطية على نحو تلقائي (عفوي) . فكل منهما يشترط الاخر ويكمله . وهذا المبدأ ينطوي على امرين اثنين :

اولهما ـ القيادة المخططة مركزيا

وثانيهما ـ القيادة الديمقراطية للمؤسسات الحزبية والمنظمات الشعبية ، وكلاهما يمثلان ابرز سمات قيادة الحزب للثورة والدولة .

فالمركزية في قيادة منظمات الحزب ، تعني قيادة الهيئات العليا للهيئات الدنيا والاخيرة ملزمة بتنفيذ توجيهات القيادة الاعلى ، والمركزية في التخطيط بدورها تفترض الحد الاقصى من المشاركة الحزبية في صياغة سياسة الحزب وتنفيذها وهذا يعني ان لاتحول دون خنق المبادرات الخلاقة ، التي تتوافر في اوساط الجهاز الحزبي .

نظرا للمزايا التي ينطوي عليها مبدأ الديمقراطية المركزية من افساح المجال لمبادرات كوادر الحزب المبدعة في تنظيم النشاط

الحزبي والارتقاء به ونظرا للدور الذي يحتله التخطيط في حياة الحزب الداخلية ، فقد تمسك به حزبنا وتشدد في تطبيقه على صعيد البناء الحزبي وعلى الصعيد السياسي والاقتصادي وهذا ما اكدت عليه مقررات حزبنا حيث جاء « ان التنظيم السياسي للسلطة الثورية في ظروف البناء الاشتراكي ، في بلد متخلف ينبغي ان يقوم على اسس توفر الجمع بين وحدة القيادة وقوتها وبين ديمقراطيتها وشعبيتها ، ولهذا فان مبدا الديمقراطية المركزية هو الاساس الملائم لقيام مثل هذه السلطة » (١) .

مما لاشك فيه ان مبدا الديمقراطية المركزية كمرتكز للتخطيط الحزبي ، لا يؤدي فعله ان لم يقترن بالنقد والنقد الذاتي ، الذي يعد صمام الامان ، بالنسبة لعملية التوازن بين ماهو مركزي وديمقراطي . فالنقد والنقد الذاتي كسلاح فعال على طريق مناقشة الخطة الحزبية وتقويم نتائجها ، يعتبر طريقة فعالة لتربية كوادر الحزب بروح المسؤولية الرفيعة ، وبروح التشدد حيال النواقص التي تعتري مسار تنفيذ برامج الحزب . والجراة في ممارسة النقد هي الوسيلة الناجعة لمكافحة البيروقراطية ، وشرط لاغنى عنه في تربية الحزبيين بمثل وقيم البعث وتعاليم القائد . كما وان النقد والنقد الذاتي هو معين لاينضب لتقويم الخطا الذي يعتري الخطة الحزبية ، ووسيلة هادفة لاثارة حماس كوادر الحزب للتفاني من اجل تنفيذ خططه الطموحة .

وهكذا فان مبدا الديمقراطية المركزية يؤمن خضوع الخطط لمصالح الحزب بعامة ، وخضوع المؤسسات الدنيا للمؤسسات العليا ، ووجوب تقيد قواعد الحزب بالقرارات والتوجيهات الصادرة عن القيادة العليا . كما وتتجلى المركزية في التخطيط بوجود خطة موحدة ناظمة لنشاط الحزب برمته ، تقرها القيادة الاعلى ، وتلتزم بتنفيذها المؤسسات الادنى . والمركزية في التخطيط لايجمعها

(١) بعض المنطلقات النظرية : ص ٦٠.

جامع البيروقراطية التي نبهت الى آثارها الضارة بوقت مبكر بعض المنطلقات النظرية للحزب .

والمركزية في التخطيط الحزبي تتيح للحزب الثوري القدرة على تركيز جهود كوادر الحزب نحو انجاز المهام المرحلية المطروحة ، بيد انه يستبعد المركزية المفرطة لانها تقتل مبادرات الرفاق وتشل ارادتهم ، ولهذا فان حزبنا يؤكد على الدوام على اهمية ممارسة الديمقراطية ، التي تتيح المجال لمشاركة كوادر الحزب في مناقشة الخطط وابداء الراي فيها ، وفي ذلك تكمن الديمقراطية الحقيقية التي بدورها تشجع الرفاق وتحفزهم على تنفيذ خطة الحزب .

ثانيا ـ مبدا علمية التخطيط الحزبي :

يتعذر وضع خطة حزبية ، انطلاقا من ارادة كوادر الحزب ورغباتهم ، فلا بد من توافر الشروط الموضوعية والذاتية لها ، وبما ينسجم مع آلية البناء الحزبي ومستوى تطوره الفكري والتنظيمي . ومبدا علمية التخطيط يفترض الحساب الدقيق لقدرات وامكانات الحزب ، ويشترط مراعاة قوانين تطورها واخذها بعين الاعتبار ، مما يتيح للحزب ان يحدو على نحو سليم في مهامه الاساسية فترة الخطة ، ويحدد على نحو صائب اساليب تنفيذها .

ثالثا ـ مبدا جماعية التخطيط :

يقضي هذا المبدا بمناقشة وتحليل مؤشرات الخطة كمشروع عمل من قبل هيآت مكاتب الحزب في اجتماعات رسمية تخصص لهذا الغرض ، بحيث ترفع التوصيات والمقترحات الى الجهة الاعلى ، التي تقوم بدورها بمناقشتها واقرارها الامر الذي يغني من مضامين الخطة . ومبدا جماعية القيادة والتخطيط يعني استشارة قواعد الحزب في اعقد واهم القضايا التي تتعلق بحياة الحزب ، ومن الضرورة بمكان الاصغاء الى رايها . وجماعية التخطيط تشكل بحد ذاتها وسيلة لحشد جهود الرفاق قاطبة

ويستنهضهم على البذل والعطاء ، ومقياس نجاح الخطة يتجلى بالتفاف قواعد الحزب حول قيادتها وحزبها ، لتعمل دونما ملل على تنفيذ سياسة الحزب التي تستهدف بناء مجتمع التقدم والاشتراكية .

رابعا ـ مبدا التدقيق مابين التخطيط المرحلي والمستقبلي :

ان مبدا توليف التخطيط الراهن مع التخطيط المنظور يحصن الحزب من مخاطر الانصراف الى القضايا الانية ، والمهام المرحلية التي تفرزها الحياة اليومية بمعزل عن القيمة السياسية والعقائدية للعمل المنجز في بعده الاستراتيجي ، اي ان هذا المبدا يضع الخطط المرحلية في خدمة الاهداف الاستراتيجية للحزب .

خامسا ـ مبدا تحديد المهام الرئيسية للخطة الحزبية :

يجري تحديد المهام الاساسية للخطة الحزبيةفي ضوء الدراسة والتحليل المسبق لواقع الحزب التنظيمي والفكري . فالخصائص الملموسة التي يعيشها الحزب هي التي تحدد اتجاهات الخطة ومهامها ، كان يتم التركيز مثلا في الخطة الحزبية على الجانب التنظيمي وفرض الانضباط الصارم او تعطى الاولوية في الخطة للمسالة التثقيفية ، الامر الذي يمكن الحزب من توجيه قواه نحو المهمة الاساسية للخطة . مع الاشارة الى ان المهمات التي ينبغي حلها من قبل هيآت الحزب ، هي مهمات متنوعة ، وعلى تنوعها ، فان مثل هذه المهمات لاتتمتع جميعها باهمية متساوية . ففي عملية التخطيط يتم ترتيب المهام حسب الاولوية وبتلك الطريقة يمكن تحقيق الهدف من العمل الحزبي .

سادسا ـ التتابع والاستمرارية في التخطيط :

يشترط هذا المبدا النظر الى نشاط الحزب الثوري ، كعملية مستمرة ، اذ بعد اقرار الخطة المرحلية لابد من مواصلة رصد مؤشرات الخطة المقبلة . ففي ضوء الممارسة النضالية يمكن تصويب الخطا واجراء تعديلات على الخطة التالية بغرض التوصل الى الحل الامثل للمهمات الاساسية .

ان المبادىء التي يرتكز عليها التخطيط الحزبي تكمل بعضها البعض عضويا ويشترط احدهما الاخر ، وعليه لايجوز المبالغة او الانقاص من دور احدهما .

انواع الخطط الحزبية :

ان الخطة ماهي الا برنامجا متكاملا لتنفيذ سياسة الحزب القائد للدولة والمجتمع ، وهي في ذات الوقت وثيقة حزبية تتضمن المهام التي يلي تنفيذها من قبل مؤسسات الحزب ، كذلك فان الخطة وسيلة لتنظيم العمل الحزبي وقيادته خلال فترة الخطة .

لقد اظهرت الخبرة التاريخية لحزب البعث العربي الاشتراكي، ضرورة اقرار خطط ناظمة لنشاط هيآت الحزب ومنها :

اولا : الخطط المستقبلية :

وتشمل الخطط الفترة الزمنية الفاصلة بين مؤتمرات الحزب القومية والقطرية والتي تقدر عادة بخمسة اعوام . وهي الفترةالتي تنقضي فيها الدورة الحزبية . وهذه الخطة تتضمن المهام الاساسية التي ينبغي انجازها من قبل مكاتب الحزب المتخصصة مثل«مكتب التنظيم ، المكتب الثقافي ، المكتب الاقتصادي ، مكتب التربية والطلائع القطريين ، مكتب التعليم العالي والطلبة ، مكتب الشبيبة والرياضة ... الخ » والخطط التي تضعها هذه المكاتب تستهدف تنفيذ مقررات وتوصيات المؤتمر القومي والمؤتمرات القطرية للحزب او القرارات الهامة الصادرة عن دورات اللجنة المركزية للحزب في القطر العربي السوري .

ثانيا : الخطط السنوية :

وهي عبارة عن عملية برمجة سنويةللخطط المستقبلية،وتتولى عملية برمجة الخطة المكاتب المتخصصة في فروع الحزب ومنظماته ، وهي عادة تتزامن فترتها وفترة انعقاد مجالس فروع الحزبالنصف سنوية والسنوية .

ثالثا : الخطط العملية :

وتتولى برمجتها الشعب الحزبية الى خطط ربعية ونصف سنوية وشهرية ، على ضوء الخطة السنوية التي تتم برمجتها من المكاتب الفرعية للحزب .

رابعا : الخطط الطارئة :

وهي عبارة عن خطط عرضية مؤقتة توضع من قبل القيادة الاعلى او على مستوى الفروع والشعب والفرق الحزبية ، مثل تاهيل الانصار في الحزب لنيل شرف العضوية العاملة ، او خطة لاقامة ندوات حزبية وجماهيرية بشأن امر سياسي طارىء ، او بغرض التوعية السياسية والتنظيمية للجهاز الحزبي حول موقف الحزب من قضية سياسية ذات بعد عربي او دولي . وفي مثل هذا الحال تطوف القيادات الاعلى على قواعد الحزب وتتحاور معها .

شروط التخطيط الحزبي :

يمكن للخطط الحزبية على اختلاف انواعها ان تسهم في حفز النشاط التنظيمي والفكري للحزب ، اذا ما توافرت فيها الخصائص التالية :

اولا — توليف الخطط الحزبية مع خطط سلطة الحزب (الخطط الحكومية) ، بحيث يرفد نشاط مؤسسات الحزب ولجانه ومنظماته الشعبية ، جهود الهيئات الرسمية ، الادارية منها والاقتصادية ، بغية تعبئة فعاليات ابناء المجتمع كافة في سبيل انجاز مهام البناء الاشتراكي والدفاع عن مكتسبات الثورة .

وهنا لابد من التمييز بين مهام مؤسسات الحزب والمنظمات الجماهيرية وبين وظائف الهيئات الحكومية . فالمهام الحزبية ذات طابع سياسي في المحصلة ،ويقتصر دورها على توجيه وتنظيم وتعبئة طاقات الجماهير الشعبية من اجل تنفيذ المسائل المطروحة ، دون ان ينتقص ذلك من حقوق وواجبات السلطات الحكومية . ومن حيث

المبدا ينصب نشاط المؤسسات الحزبية وخططها على المسائل الاساسية المتعلقة بسلطة الدولة ، بالاضافة الى القضايا الاجتماعية والاقتصادية الجذرية والامور التاريخية التي لها دلالة سياسية . فالمؤسسات الحزبية المتسلسلة معنية بحل كافة الوقائع والقضايا من الوجهة السياسية دون ان تأخذ على عاتقها امر وضع الخطط الحكومية ، او حل المسائل التي تتطلب المعارف المهنية والتي هي من صلاحية هيئات الدولة ، وقد حذرت ادبيات الحزب من مغبة « ان يتحول الحزبيون من ثوريين ممثلين لمصالح الجماهير الى بيروقراطيين ، اي الى موظفين موضوعين فوق الجماهير يمارسون الوصاية عليها ومعرضين لجميع مغريات السلطة »(١) ... « ان وجود الحزبيين في مواقع قيادية في السلطة وفي الاجهزة الادارية ، يعني انهم في مواقع مسؤولية خطيرة وليسوا في مواقع امتياز خاصة »(٢) .

لقد استبعد حزبنا الازدواجية في العمل وحلول مؤسسات الحزب محل هيئات الدولة والتدخل بتفاصيل وجزئيات عملها اليومي . فلا يجوز الخلط بين مهام الحزب الثوري ووظائف اجهزة الدولة ، ومثل هذا الخلط يحصل احيانا على صعيد الممارسة اليومية وتترتب عليه نتائج سلبية .

ان هيئات الدولة ملزمة بتنفيذ قرارات وتوجيهات الحزب الذي يقود نشاطها ولا يحل محلها ، فقد جاء في المسالة التنظيمية : « ان دور الحزب القائد هو دور المرشد السياسي للسلطة ، وهذا يعني ان استيلاء الحزب على السلطة يجب ان لا يؤدي الى ذوبانه فيها ، فالسلطة اداة تنفيذ ، والحزب اداة اشراف وتخطيط للسلطة وصلة وصل بينها وبين الجماهير »(١) .

بالطبع لابد وان يتقاطع التخطيط الحزبي مع التخطيط

(١) المسالة التنظيمية .
(٢) المصدر نفسه .
(١) المسالة التنظيمية : ص ٣٩ .

الحكومي ويتشابك معه في ظل التنظيم المعقد لادارة الاقتصاد الوطني التي تتطلب من القيادة الحزبية اخذ العوامل المادية والسياسية والايديولوجية في الحسبان وتفهم مضامينها بمزيد من العمق ، فاحيانا يصعب تحديد من اين تبدأ او اين تنتهي خطة الدولة ، ومتى وكيف تتدخل مؤسسات الحزب .

ان الحزب الثوري حين يقود الحياة الاقتصادية ويخط سياستها لا يحل محل السلطة في عملها اليومي ولا يستلب حقوقها ، بل يسعى على توفير سائر الظروف لكي تؤدي السلطة مهامها الاقتصادية وتنجز خططها بوتائر عالية . فالحزب يقوم بوضع الافكار والآراء وصياغة الاهداف الاقتصادية التي تعكس مصالح الكادحين، ويتابع عبر مؤسساته الحزبية مدى تقيد السلطة بتوجيهاته . وعلى كل حال في نهاية المطاف السلطة هي سلطة الحزب . ولكن قيادة الحزب تختلف وتتميز عن ادارة الدولة ، كونها تتحقق بموجب قرارات آمرة ، وتوصيات معللة علميا ، ذات صفة امرة وملزمة وتتناول القضايا الهامة التي تتمحور بالتالي :

١ ـ رسم اتجاهات السياسة الاقتصادية ، وبالتالي رسم سياسة الدولة على الصعيدين الداخلي والخارجي .

٢ ـ توحيد وتنسيق نشاط الهيئات الحكومية واداراتها لما فيه مصلحة المجتمع .

٣ ـ تاهيل الكوادر الحزبية وتوزيعها على الملاكات الادارية .

٤ ـ تعبئة الجماهير وتجنيد طاقاتها من اجل تنفيذ خطة الدولة التي هي في المحصلة خطة الحزب .

٥ ـ الرقابة الحزبية والسياسية على جميع اجهزة الدولة والتحقق من حسن اداء وتنفيذ الخطط .

وهكذا فان الحزب ينظم ويضبط سلطة الدولة ، كما يقوم باختيار وتوزيع الملاكات القيادية على ادارات مؤسسات الدولة . وحزبنا بوصفه الشكل الاعلى لتنظيم الجماهير الكادحة ، بوجه

نشاط مؤسساته الرسمية ، مع مراعاة سيادتها ، فلا يحل محلها ولا يطمح لذلك ، بل يؤمن استقلاليتها ، وهذا ما اوضحته ادبيات الحزب « لابد من التفريق بين السلطة والحزب ، قبل كل شيء لابد من تقرير ان الحزب شيء والسلطة شيء آخر ، غير ان هذا في الوقت نفسه لا يعني انهما نقيضان »(١) .

مما لا شك فيه بأن التمييز الصائب بين الخطط الحزبية والخطط الحكومية وبين وظائف الحزب والسلطة يمكنان من انجاز المهمات النابعة عن سياسة الحزب ، وكلما كان التنسيق بين مؤسسات البناء الفوقي للمجتمع منتظما وراقيا ، كلماامكن التوصل الى نتائج مثمرة باقل قدر من النفقات المادية والجهد والوقت .

ثانيا ـ التنسيق بين القضايا الراهنة والقضايا المستقبلية ، وهذه الخاصة في التخطيط الحزبي ، تتيح امكانات واسعة لتتابع عمل ونشاط المؤسسات الحزبية في انجاز المهمات المناطة بها والتي لا تتوقف عند حد معين .

ثالثا ـ شمولية العمل الحزبي : تتطلب القيادة الحزبية الناجحة بالاضافة الى القدرة على الاقتناع ـ تتطلب ـ القدرة على الارتقاء بمستوى التنظيم والاحاطة الشاملة بالوضع الداخلي والخارجي للحزب ،وبالجوانب الايديولوجية والسياسية والتنظيمية والنظر اليها ككل لا يتجزأ .

رابعا ـ ترتيب اولويات النشاط الحزبي ، اذ ان عمل مؤسسات الحزب ليس واحدا من حيث الاولوية ، فبعض الفرق او الشعب الحزبية مجالها في قطاع الصناعة ، وبعضها الآخر في مجال الزراعة او الثقافة ، وهذا يعني ان هناك خصوصية للعمل الحزبي ،وعليها ان تهتم به المؤسسة الحزبية المعنية .

خامسا ـ وضوح الاهداف والمهمات الحزبية ، بحيث تكون واقعية وقابلة للتحقيق .

(١) المسألة التنظيمية : ص ٢٤ .

سادسا ـ تعبئة وتنظيم طاقات الجماهير الكادحة واستنهاضها لتنفيذ خطة الحزب وخطة الدولة ، عندما لا تتوافر الخصائص الانفة الذكر في الخطة الحزبية ، عندها يتعذر ان تستخدم كأساس في تنشيط هيئات الحزب .

مراحل الخطة :

ان مراحل الخطة الحزبية وهي : (الاعداد ، الاقرار ، التنفيذ ومراقبةالتنفيذ) تجسدوظائف الحزب الثوري العقائدية والتنظيمية والسياسية والاقتصادية .

آ ـ اعداد مشروع الخطة : يتم اعداد مشروع الخطة من قبل القيادات الحزبية المتسلسلة ولجانها المختصة عملا بمبدا « التخطيط من الادنى الى الاعلى » وذلك في ضوء المعطيات التي يتم تفريغها من محاضر الجلسات الحزبية والتقارير والوثائق . ثم يصار الى تحليل هذه المعلومات وتبويبها ، مما يمكن من الكشف عن العلاقات المسببة بين ما هو فكري وتنظيمي ، وبين ما هو استراتيجي ومرحلي ، الامر الذي يسهم في تحديد الاتجاهات الرئيسية لعمل مؤسسات الحزب خلال فترة الخطة .

هذا ويجري مناقشة مشروع الخطة تباعا من قبل الهيئات الحزبية الفرعية وصولا الى هيئات المكاتب المتخصصة في القيادة القطرية ، مما يتيح الفرصة لاغناء مضامين الخطة ، وتصويب الاخطاء وتلافي النواقص ، ثم يرفع مشروع الخطة الى القيادة القطرية لاقرارها .

ب ـ اقرار الخطة : بعد ان تخلص هيئات المكاتب القطرية المختصة من مناقشة خططها ، يتم عرضها على القيادة القطرية للحزب لاقرارها باجتماع اعضاء القيادة « متفرغون » الذين يقومون بدورهم بمناقشتها ، باضافة او حذف ما تراه مناسبا ، ثم تقر الخطة بصورة نهائية لتصبح بعد ذلك التزامات حزبية ومهام واجبة التنفيذ .

ج ـ التنفيذ وتتبع ومراقبة التنفيذ : عملابمبدا الديمقراطية المركزية ، فان مؤسسات الحزب المتسلسلة (فرع ـ شعبة ـ فرقة حلقة) ملزمة بقوة الانضباط الحزبي بتنفيذ الخطة الحزبية والسهر على انجازها ضمن الفترة الزمنية المطلوبة ، لكن ما يميز الخطة الحزبية عن الخطة الحكومية ، ان الاولى تتسم بالمرونة كونها « خطة مفتوحة » يمكن اجراء تعديل عليها في سياق التطبيق العملي ، اذ تبرز بعض المتغيرات السياسية والاقتصادية والتنظيمية التي تؤثر في ظروف العمل الحزبي ، مما يستدعي انجاز بعض المهام التي لم تلحظ في الخطة المقرة . بينما الخطة الحكومية بعد اقرارها من السلطة التشريعية تكتسب قوة القانون ، وتصبح واجبة التنفيذ ولا يجوز المساس بجوهرها ، علما يمكن تصويب بعض مؤشراتها في حدود ضيقة .

وبالطبع فان فترة الخطة الحزبية تتزامن اما مع الدورة الحزبية أو مع دورات مجالس الفروع ، وفي اطارها يجري تقويم النتائج التي ترتبت عن تنفيذ الخطة ، ومحاسبة المقصرين من الرفاق القائمين على تنفيذها .

مما ورد يتبين لنا بان للخطط الحزبية اهمية خاصة في حياة الحزب الثوري فهي تحدد بصورة مسبقة النشاط التنظيمي والفكري والسياسي والاقتصادي في اطار برنامج متكامل يحقق اهداف الحزب . ويقع على عاتق الخطط الحزبية تعبئة الجهاز الحزبي وحشد امكاناته وقدراته من اجل تنفيذ اهداف الحزب في الوحدة والحرية والاشتراكية .

تقارير

أحداث عالمية..

سياسة حكومة تاتشر

بعد التعديلات الوزارية

انكلترا

● « أضخم واغرب تعديل وزاري اجرته تاتشر منذ توليها السلطة عام ١٩٧٩ م » ، ذلك هو تحليل المراقبين وكبار السياسيين ، انها كانت مفاجأة حقيقية للراي العام البريطاني ، وان الدوافع الاساسية لهذا التعديل تكمن في النكسات التي تعرض لها حزب المحافظين الحاكم في الاونة الاخيرة . منها :

– هزيمته المريرة في الانتخابات البرلمانية الاوربية امام حزب العمال ، وهي اول هزيمة انتخابية على مستوى بريطانيا ككل يمنى بها حزب المحافظين منذ ان تولت تاتشر قيادته .

– حصول تحول واضح في استفتاءات الراي العام باتجاه حزب العمال الذي اخذ طيلة الاشهر الماضية يعزز تقدمه باضطراد ، بالمقابل استفاد حزب العمال خلال تلك الفترة ليس فقط من سياسة المحافظين غير الشعبية بل من انهيار تكتل الوسط المتمثل بالحزبيين (الديمقراطيين – والديمقراطيين الاشتراكيين) . ومن تراجع شعبية المحافظين في كل من اسكتلندا وويلز .

في اطار هذه المعطيات كان لابد لرئيسة الوزراء من اجراء تعديل وزاري يعكس طبيعة المرحلة ويكون في حجم تطلعات الحزب وسياسة الحكومة ، ولم يكن منتظرا أن يمس التعديل ايا من الوزارات الرئيسة الثلاث وهي : المالية – الخارجية – الداخلية ، حتى لايفسر الامر على انه صراع داخل السلطة .

لكن مسلسل المفاجآت بدا عندما اعلن وزير الدفاع – جورج يونجر – عن تقديم استقالته قبل اعلان التشكيل الجديد للوزارة .

عند ذلك شعر رجال الصحافة ومتابعوا الاحداث امام مبنى « داوينغ ستريت » مقر رئاسة الحكومة ، ان الوجوه كثيرة ، وان التعديل واسع وربما كان عميقا ايضا وهذا ما كان بالفعل .

اما المفاجأة الاضخم فقد كانت في ابعاد السير جيفري هاو وزير الخارجية لمدة ست سنوات ، وتعيين وزير الدولة للشؤون المالية – جون ميجور – مكانه ، الذي لم يسبق له ان شغل اي منصب له علاقة بالشؤون الخارجية ، واسندت – لهاو – وظيفة « رئيس مجلس العموم » ثم نائبا لرئيسة الوزارة .. وفسر الامر انه بداية الطريق نحو التقاعد ولكن من موقع رفيع وهما منصبان فخريان أكثر منهما عمليان وحيويان ..

وكان المراقبون قد توقعوا تغيير منصب – هاو – بعد وقوع احتكاك شديد بينه وبين تاتشر خلال اجتماع رؤساء الحكومات لدول السوق الاوربية المشتركة الذي عقد مؤخرا في مدريد نتيجة معارضته لوجهات نظر رئيسة الوزراء ومحاولته مع وزير المالية اقناعها بتخفيف صلابة موقفها تجاه قضايا الوحدة الاوربية .. ويبدو ان تاتشر ترغب أن تتولى بنفسها تحديد دفة السياسة الخارجية لاسيما السياسة الاوربية بالتنسيق معوزير الخزانة ووزير الخارجية الجديدين،ولبناء استراتيجية اقتصادية متكاملة لمعركتها المقبلة داخل المجموعة الاوربية ضد الاغلبية الاشتراكية.

وتاتي المفاجأة التالية في اعلان التعديل الوزاري على الداخلية وتسليمها – لهاو – مما ادى الى توتر العلاقات بين – تاتشر وهاو – ووزير الداخلية – دوغلاس هيرد – لكن – جيفري هاو – رفض العرض وبقي مقتنعا بالمنصبين الاخيرين، وطوقت – تاتشر – الازمة باصدارها بيانا رسميا تعلن فيه دعمها المطلق – لهيرد – وان الهدف من هذا التعديل تحقق في وضع الرجل المناسب في المكان المناسب .

وقال مصدر رسمي في – داوننج ستريت – ان التعديل الوزاري لا يعكس اي تغيير في سياسة الحكومة خاصة فيما يتعلق بالسياسة المتبعة في منطقة الشرق الاوسط ، بدليل بقاء – وولد غريف – وزير الدولة في منصبه وهو الوحيد الباقي من طاقم الوزارة القديم وذكر هذا المصدر ان وزير الخارجية سيعتمد بشكل رئيسي على خبرة – وولد غريف – لاسيما في المرحلة الاولى من الحكم .

مؤتمر حزب الباسوك

اليونان

● بعد خسارة الحزب الاشتراكي اليوناني للانتخابات البرلمانية عقدت اللجنة المركزية لحزب الباسوك مؤتمرها التاسع والعشرين يومي ٦/ و ٧ / من اب الماضي

١٩٨٩ وقد حضر المؤتمر ـ ١١٢ ـ عضوا من اصل /١٤١/ عدد اعضاء اللجنـة المركزية وتغيب /٢٨/ عضوا بسبب مشاركة معظمهم في اعمال لجان التحقيق المنبثقة عن المجلس النيابي .

القى رئيس الحزب « بابا ندريو » كلمته خلال جلسة الافتتاح ، قيم فيهـا نتائج الانتخابات البرلمانية ، التي جرت في اليونان بتاريخ ١٩٨٩/٦/١٨ ، وشـرح من خلالها الخطوات التي يجب اتخاذها حتى موعد الانتخابات القادمة ، كما بين اسباب عدم فوز الحزب في الانتخابات الاخيرة ، وحصوله على نسبة ٢ر٣٩ من نسبة اصوات الناخبين واضعا المسؤولية على تحالف اليسار مع حزب الديمقراطيـة الجديدة معتبرا ذلك خيانة لانصار التحالف وللمجموعة التقدمية اليسارية في اليونان . وكذلك وجه اللوم لاجهزة الاعلام وموقفها المعادي للباسوك ، كما انتقد الاسلوب الذي كان ينفذ الحزب من خلاله سياسة الحملة الانتخابية واقترح الغـاء المكتب التنفيذي وتشكيل سكرتارية عامة من اللجنة المركزية مهمتها تنظيم المعركة الانتخابية والتحضير للمؤتمر العام الذي سيعقد في شباط القادم مبدئيا .

كما هاجم الحكومة الجديدة واصفا اياها بعقد قران غير شرعي وبعدم قدرتها على مواجهة متطلبات النضال داخل السوق الاوربية وعلى الصعيد اليوناني ايضا .

كذلك انتقد الحملة التي شنها حزب الديمقراطية الجديدة وتحالف اليسار في المجلس النيابي من اجل ملاحقة قيادة الباسوك والتخلص منها في المرحلة البرلمانية القادمة ، وطالب المؤتمر الخروج بقرارات من شانها جمع شمل اعضاء الحـزب والتفاف الشعب حوله .

على كلمة الرئيس باباندريو ، رد السيد « كوستاس سيميتس » عضو اللجنة المركزية ، منتقدا بشكل مفيد بعض النقاط التي اثارها باباندريو في كلمته وبخاصة فيما يتعلق بتقييمه لنتائج الانتخابات واسباب خسارة الحزب لها ، مما انعكس على اعمـــال المؤتمر وتعديل العديد من النقـــاط باتخاذ قرارات من شانها أن تعيد للحزب مكانته الطبيعية .

وجاء في كلمة السيد « يورغوس بنييما تاس » عضو المكتب التنفيذي تاكيدا على ما طرحه السيد سيميتس ، مع المطالبة بحل اللجنة المركزية التي مضـى عليها اكثر من/٥/ سنوات وطالب بانعقاد مؤتمر عام للحزب قبل الانتخابات البرلمانية وانتخاب لجنة مركزية جديدة .

في نهاية المؤتمر تلا السيد باباندريو تقريرا جديدا تضمن بعض التعديلات التي طرحت اثناء الكلمات والمناقشات مع بعض النقاط من تقريره السابق ثم تلا ذلك عملية انتخاب اعضاء المكتب التنفيذي للحزب وفاز نتيجة التصويت باباندريو من جديد رئيسـا للحزب كما فاز بالتزكية /١١/عضوا بالاضافة الى ثلاث اعضاء احتياط من بينهم السيدة ميلنيا مركوري وقد جاءت نتائج المؤتمر على الشكل التالي :

ـ فاز من المكتب التنفيذي السابق سبعة اعضاء في حين لم يرشح الاربعة اعضاء الاخرين انفسهم لعضوية المكتب التنفيذي الجـديد ومن بينهم السيـد « اليفراس » رئيس البرلمان اليوناني السابق .

ـ خرج الحزب بقرارات صانت وحدته واعطته دفعا للامام .

ـ لم يعد الامر سهلا كالسابق بالنسبة لرئيس الحزب السيد باباندريد .

ـ ظهر السيد كوستاس سيميتس على ساحة الاحداث بعد غياب دام اكثر من عام ونصف وذلك كقوة مؤثرة ومحترمة داخل اللجنة المركزية .

ـ قوة التيار الذي يتزعمه السيد لاليتوس الذي حصل على /٩٢/ صوتا من اصل /١١٢/ .

ـ اصبح الباب مفتوحا لعودة الاعضاء القدامى الى الحزب ومنهم لاتاريس ـ اسينيس ـ مانكاكيس .

ـ يستمر عمل هذا المكتب حتى شباط ١٩٩٠. / حيث سيجري مؤتمر عـام للحزب وعلى ضوء نتائجه يتم انتخاب مكتب تنفيذي جديد للفترة القادمة .

لمحة عن الباسوك اثناء توليه السلطة :

● حكم حزب الباسوك اليوناني مدة ثمان سنوات برئاسة زعيمه التاريخي اندرياس بابا ندريو ، اي منذ عام ١٩٨١ وحتى حزيران الماضي ١٩٨٩ وكانت اليونان خلال تلك الفترة ولا تزال تعاني من مجموعة متاعب ومشاكل وخاصة عـلى الصعيد الداخلي مثل البطالة والتضخم والغلاء وواقع الفلاحين فيها .

وقد عقد الشعب اليوناني آمالا كبيرة على جهود حزب الباسوك وتمكنه من توفير الحلول لهذه المشاكل ، لكن على ما يبدو لم يوفق بذلك مما أثر على مجرى الانتخابات الاخيرة حيث استطاع أن يتغلب حزب الديمقراطية اليميني على حزب الباسوك الاشتراكي بفارق بسيط من اصوات الناخبين .

اما على الصعيد الخارجي فقد اخفق الباسوك أيضا في تنفيذ وعوده وتحقيق برنامجه في هذا الاطار ، فلم يستطيع تحرير اليونان من الحلف الاطلسي ولا تصفية القواعد الامريكية المقامة على ارضه ولا حتى اخراجه من المجموعة الاوربية وذلك بسبب اصطدامه بمجموعة من العراقيل والمعوقات التي كبلت يد الباسوك وحالت دون تحقيقها، منها الصراع مع تركيا حول المضائق والمياه الاقليمية ثم اوضاع جزيرة قبرص ، كذلك الضغوط المجهدة التي مارستها الولايات المتحدة والاطلسي لمنع اي تمرد يوناني خوفا من ان يصبح اليونان نموذجا يحتذى به من قبل الدول المنتسبة لحلف الاطلسي من جهة، والمبتلية بالقواعد العسكرية الامريكية من جهة اخرى، فكان

ان تمرقلت مطالب اليونان بالغاء القواعد العسكرية الامريكية او باعادة النظر في دورها ومهامها والسماح للحكومة اليونانية بالاشراف على نشاطها وتحركاتها .

كذلك تعتبر في مقدمة الاسباب التي حالت دون ترجمة الحكومة الاشتراكية لوعودها في الانسحاب من المجموعة الاوربية ، تخلف اليونان الاقتصادي وحاجتها الى رؤوس اموال تدعم اقتصادها .

هذا وان كانت اليونان تعتبر من بلاد المجموعة الاوربية الا انها اقرب في وضعها الاقتصادي الى دول العالم الثالث ، ومعاناتها الاقتصادية ناجمة عن الاحتكارات الغربية وقيود المجموعة الاوربية عليها ونفقات التسليح ، والمشكلة القبرصية التي لايمكن لاقتصاد اليونان الزراعي السياحي مواجهة اعبائها ، هذا اضافة الى بعض الفضائح المالية التي دبرت وخطط لها في اطار توريط حزب الباسوك وتلطيخ سمعته وسمعة رئيسه وتراجع شعبيته .

كل ذلك انعكس على نتائج انتخابات حزيران الماضي حيث حصل الباسوك على ٣٩٪ بينما حصل حزب الديمقراطية الجديدة اليميني على ٤٤٪ و ١٥٪ كانت لصالح التحالف اليساري .

وقد سارعت الحكومة الجديدة الى اجراء موجة سريعة من الاقالات والتسريحات في جميع المجالات ، وخاصة في القوات المسلحة لتأمن جانبها « وكادت الموجة ان تتسع لولا احتجاج « فلوراكيس » زعيم التحالف على ذلك وعلى بعض التصريحات من وزراء الديمقراطية الجديدة ادى الى ابعاده من منصب الامين العام القوي الى منصب جديد ، وهو رئيس شرف للحزب ، وتعيين عضو المكتب السياسي جورج فاراكوس مكانه » .

ان الاحداث والضغوط الخارجية والداخلية وصراع القوى اليمينية والدولية والمحلية والمصاعب التي واجهتها حكومة بابا ندريو كانت كلها حلقات في مؤامرة كبيرة تهدف الى اسقاط حكم الباسوك التقدمي الذي ترافق مع تراجع الاحزاب الاوربية الاشتراكية والاصلاحية وحزب الباسوك احد ابرز وجوهها وتسليم السلطة الى الاحزاب اليمينية لتقوم هذه باعادة اليونان الى حظيرة اليمين والراسمالية ويقوم حاليا حزب الديمقراطية الجديدة اليميني باستخدام التحالف الشيوعي اليساري مطية لتحقيق اهدافه .

ولا يمكن مواجهة هذا الواقع الا بتكوين جبهة تقدمية يسارية اشتراكية عريضة ، ومن انصار هذا الاتجاه « ابو ستولوس لازاريس » العضو السابق في حزب الباسوك والذي يرى ان مستقبل اليسار في اليونان مهدد خلال السنوات القادمة اذا لم يتحقق ذلك .

نشـــاطات ووثائق

القيـــادة القـوميــة

● التقى الرفيق عبد الله الاحمر الامين العام المساعد للحزب البعثة التعليمية (معلمين ومدرسين معارين للجمهورية العربية اليمنية) وذلك في المعهد العالي للعلوم السياسية ، وقد زود الرفيق الاحمر اعضاء البعثة بتوجيهات قيادة الحزب على ان يكونوا رسلا امناء على الرسالة التربوية والقدوة في العمل والسلوك والعطاء المميز وتعميق علاقات الاخوة مع الاشقاء اليمنيين والعمل المتواصل ضمن اطار الفهم القومي والعمل المشترك الذي يخدم الشعب العربي والامة العربية ، واكد ايضا على ضرورة بذل الجهد في المجال التعليمي بما يفيد الاخوة اليمنيين وبما يساعد على نجاح المهمة التعليمية الموفدين من اجلها .

مكتب الثقافة والاعداد الحزبي

● انهى مكتب الثقافة والاعداد الحزبي دورة الاعداد الحزبي المركزية الخاصة بمنظمات الحزب القومية التي بدأت في ٢٢-٧-١٩٨٩ وانتهت في ٢٢-٨-١٩٨٩ ، حاضر فيها رفاق من اعضاء الهيئة التدريسية في جامعة دمشق والمعهد العالي للعلوم السياسية وبعض الرفاق المتفرغين في القيادة القومية ، وقد ضمت الدورة – ٤٧ – رفيقا ورفيقة من منظمات الحزب القومية (قيادات اقطار ومكاتب الطلبة العرب) التقى بهم خلالها عدد من الرفاق اعضاء القيادة القومية ، وقد اختتم اللقاءات السياسية الرفيق عبد الله الاحمر الامين العام المساعد حيث استعرض للرفاق اهم الاحداث السياسية وشرح موقف حزبنا وقائدنا الرفيق المناضل حافظ

الاسد منها والدور الطليعي الذي يقوم به القطر في مواجهة التآمر الصهيوني الامبريالي المتصاعد ، واكد على ضرورة العمل الجاد لتعزيز صمود القطر ونضاله.

وبدأت في منتصف هذا الشهر أيلول دورة اعداد حزبي مركزية طويلة ضمت رفاق من قيادات منظمات الحزب القومية وقيادات اقطاره .

القطر العربي السوري

● عقدت القيادة المركزية للجبهة الوطنية التقدمية اجتماعا برئاسة الدكتور محمد زهير مشارقة نائب رئيس الجمهورية نائب رئيس الجبهة الوطنية التقدمية استعرضت خلاله مجمل النشاطات السياسية التي قام بها القطر في المجالين العربي والدولي وناقشت التطورات الاخيرة في لبنان واعلان جميع الاطراف اللبنانية قبولها خطة السلام ووثيقة الاصلاحات السياسية التي وضعتها اللجنة الثلاثية العربيـة .

وقد وجدت القيادة في هذه التطورات ما يشير الى امكانية تحقيق الوفاق الوطني اللبناني القائم على الاصلاحات المطلوبة للنظام السياسي بما يؤكد عروبة لبنان ويكفل وحدة ارضه وشعبه والمساواة بين جميع ابنائه وبما يحقق الامن والسلام والاستقرار لهم جميعا . وهو مايعمل القطر العربي السوري بقيادة الرفيق المناضل حافظ الاسد الامين العام للحزب رئيس الجمهورية دوما للوصول اليـه .

كما اطلعت القيادة المركزية للجبهة الوطنية التقدمية على النشاطات التي تقوم بها الحكومة في مجال عملها وبخاصة فيما يتعلق بالوضع الاقتصادي والاوضاع المعيشية للمواطنين .

● عقدت القيادة القطرية برئاسة الرفيق الدكتور سليمان قداح الامين القطري المساعد دورة اجتماعات مكثفة مع الرفاق امناء الفروع الحزبية والمحافظين ورؤساء المكاتب التنفيذية للمنظمات الشعبية والنقابات المهنية ورؤساء الجامعات تم فيها استعراض الواقع التنظيمي في الحزب والمنظمات الشعبية والنقابات المهنية ومدى تنفيذ الخطط ، كما جرى استعراض للواقع الاقتصادي والخدمي والاداري والانجازات التي تحققت في هذا المجال والصعوبات التي اعترضت سير العمل .

كما قدم الرفيق عبد الحليم خدام نائب رئيس الجمهورية عرضا سياسيا مهما تناول فيه تطور الاوضاع السياسية العربية الراهنة ولا سيما فيما يتعلق بالساحة اللبنانية .

كما قدم الرفيق رئيس مجلس الوزراء عرضا اقتصاديا اكد فيه تصميم الحكومة في ضوء مقررات مؤتمرات الحزب وتوجيهات الرفيق المناضل حافظ الاسد الامين العام للحزب على ان السمة الاساسية التي يتصف بها ميداننا الاقتصادي هي العمل والانتاج وتحمل المسؤولية والشعور بالتفاؤل .

واكد الرفيق الامين القطري المساعد في نهاية دورة الاجتماعات على ان جميع الموضوعات التنظيمية والاقتصادية التي طرحت ستكون موضع اهتمام القيـادة والحكومة وستتم متابعتها لايجاد الحلول المناسبة لها وفق الامكانات المتاحة .

وطالب رفاقنا البعثيين ان يكونوا دوما القدوة الحقيقية والطليعة الثورية في جميع مجالات العمل والانتاج وفي كافة الساحات الجماهيرية يجسدون معاني الريادة والتضحية والايثار فكرا وممارسة وسلوكا ميدانيا في الحياة اليومية يتمثلون دائما مثل وقيم قائد امتنا وقدوة نضالنا الامين العام للحزب الرفيق المناضل حـافظ الاسـد .

القطر العراقي :

مع الذكرى الاولى لتوقف الحرب والعمليات القتالية بين العراق وايران ، التي افتعلها نظام صدام الفاشي ، اصدر حزبنا والقوى الوطنية في القطر العراقي الشقيق بهذه المناسبة بيانا جاء فيه :

استمرار ثماني سنوات من الحرب الضارية التي غذتها المشاعر الشوفينية والتوسعية والدوائر الامبريالية والرجعية وبعد ان ادت الى زهق ارواح اكثر من مليون نسمة من ابناء الشعبين ودمار المدن من جراء القصف العشوائي وهدر مئات المليارات من الدولارات محدثة دمارا اقتصاديا كبيرا في كـلا البلديـن ، ومكبلا شعبنـا في القطر العراقي بديـون ضخمـة تبلـغ عشرات المليارات توقف القتال في اواخر اب من العام الماضي الا ان الطغمة الحاكمة وعلى راسها صـدام حسين التي اشعلت الحرب واشاعت اجواء الارهـاب في البـلاد راحت تضع العقبات في طريق الوصول الى اتفاق سـلام عـادل مـع ايران واستغلت حـالة ايقـاف القتـال من اجـل احكام قبضتهـا وتشديد ارهابهـا ضد جماهير شعبنـا العراقـي كلـه مستخدمـة كـل اسلحـة الفتـك والدمار بما فيها السلاح الكيماوي وعمدت الى تهجير مئات الالاف من مواطني بلدنا وخاصة من ابناء شعبنا الكردي الى تركيا وايران وابعادهم الى مناطق عراقية نائية خارج موطن آبائهم واجدادهم واخلاء مساحات واسعة على امتداد الحدود العراقية مع

تركيا وايران وسورية بحجج مفضوحة الزيف وتنكر كل المواثيق الدولية الخاصة بحقوق الانسان .

ولم تقتصر اجراءات السلطة على هذه الاجراءات التصفية بل راحت تتدخل في الشؤون الداخلية للبلدان العربية وتأجيجها للصراعات الداخلية في لبنان الشقيق ومواصلة سياسة التأزيم للاوضاع الامنية والسياسية في عموم المنطقة وعلى الحدود مع الدول المجاورة والتهرب من تقديم الحساب امام شعبنا العراقي على جرائمه .

وطالب البيان باقامة اوسع لقاء للقوى والاحزاب الوطنية والتقدمية لتحقيق اماني شعبنا العراقي من اجل :

ـ ترسيخ دعائم السلام وانهاء حالة الحرب بتوقيع اتفاقية صلح عادل بين الجارين ..

ـ سحب الاساطيل الاجنبية من الخليج ..

ـ التطبيق الكامل لقرار مجلس الامن ٥٩٨ بكامل بنوده وتبادل اسرى الحرب والانسحاب الفوري الى الحدود المعترف بها دوليا .

ـ وقف حرب الابادة الظالمة التي يشنها نظام صدام .

ـ عودة العراق الى الصف العربي المعادي للامبريالية والصهيونية .